بول باران و ايف لاكوست

الاقتصاد السياسي للتخلف
و
أسباب التخلف الاساسية



https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الاقتصاد السياسي للتخلف
و
أسباب التخلف الأساسية

بول بـاران
وُ
ايف لاكوسْت

الاقتصاد السياسي للتخلف
وُ
أسباب التخلف الاساسية

دارُ الطّليعة للطّباعة وَالنشر
بيروت

الطبعة الأولى
نيسان (أبريل) **١٩٧٠**

الطبعة الثانية
شباط (فبراير) ١٩٧٨

الاقتصاد السياسي للتخلف

بول باران

خلال القسم الأخير من القرن الثامن عشر وعلى الأخص خلال القرن التاسع عشر بأكمله ، كان نمط الانتاج الرأسمالي والنظام الاجتماعي والسياسي الملازم له مسرحاً لتوسع هام ومستمر في الانتاجية والرفاه المادي ، رغم الاضطرابات والانتكاسات الدورية . ان الوقائع المتعلقة بهذا الموضوع معروفة لدى الجميع فلا داع للتوسع فيها . ولكن هذا التطور المادي (والحضاري) لم يكن متقطعاً في الزمن فحسب ، وإنما كان موزعاً بشكل غير متكافىء في المكان أيضاً . كان مقتصراً على العالم الغربي . إلا انه لم يشمل جميع أطراف هذا القطاع الصغير ، بمساحته وعدد سكانه ، من العالم المأهول . فقط المانيا ، والنمسا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وبعض البلدان

الصغيرة في أوروبا ، والولايات المتحدة ، وقد احتلت مكانها بجوار الشمس . أما المساحات الواسعة ، وجموع سكان أوروبا الشرقية ، واسبانيا ، والبرتغال ، وايطاليا ، وبلاد البلقان ، وأميركا اللاتينية ، وآسيا ، وافريقيا خاصة ، فقد ظلت في ظلام التخلف والتعاسة والركود والبؤس .

ورغم ان فوائد الرأسمالية جاءت متأخرة وضئيلة بالنسبة لطبقات الدنيا حتى في معظم البلدان الصناعية الرئيسية ، فقد كان تأثيرها لايكاد يلمس في اجزاء العالم الأقل تقدماً. هناك ، ظلت الانتاجية منخفضة ، وكان التزايد السريع في عدد السكان يدفع مستويات المعيشة من سيء الى اسوأ . وظلت أحلام انبياء « التكامل الرأسمالي » مجرد حبر على ورق . فرأس المال لم ينتقل بين البلدان حيث الانتاجية الحدية Marginal Productivity منخفضة الى حيث يتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى ؛ وهو إذا فعل ذلك ، فمن أجل ان يجني أرباحاً من البلدان المتخلفة هي حصة الأسد من الزيادات التي طرأت على الانتاج العام نتيجة التوظيفات الاصلية . وحيث طرأت زيادة على مجموع الانتاج الوطني في بلد متخلف ، كان توزيع الدخل يحول دون ان تؤدي هذه الزيادة الى ارتفاع مستوى معيشة جماهير الشعب الواسعة .

وبديهي ان هذا التعميم ، كغيره من التعميمات ، عرضة للنقد استناداً الى حالات خاصة . فلا شك انه توجد بلدان مستعمرة أو تابعة استفاد سكانها من دخول رأس المال الاجنبي . غير أن هذه الفوائد كانت ضئيلة ومتباعدة ، في حين كان الاستغلال والركود هما القانونين السائدين .

واذا كان رأس المال الغربي قد فشل في تحسين الاحوال المعاشية لمعظم سكان المناطق المتخلفة ، فقد حقق منجزات تركت أثرها العميق على الاوضاع الاجتماعية والسياسية في هذه المناطق . اذ ادخل اليها ، وبسرعة مذهلة ، جميع الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة في النظام الرأسمالي . فنجح في تعطيل كل ما كان متبقياً من التماسك « الاقطاعي » في المجتمعات المتخلفة . وأحل تعاقدات التجارة مكان « العلاقات الابوية » المتوارثة خلال قرون . ووجه الانظمة الاقتصادية القائمة على الاكتفاء الذاتي ، جزئياً أو كلياً ، في البلدان الزراعية نحو انتاج البضائع السوقية Marketable Commodities وربط مصيرها الاقتصادي بتقلبات السوق العالمية وبتحركات الاسعار المحمومة على الصعيد العالمي .

كان مقدراً لهذا الاستبدال الكامل لجمود التبعية الاقطاعية ،

أو شبه الاقطاعية ، بعقلانية السوق الرأسمالية ان يكون خطوة هامة في طريق التقدم ، رغم جميع آلام مرحلة الانتقال . ولكن اقتصر الأمر على تحرير مؤسسات الاستغلال القديم الذي يمارسه الاسياد المحليون على سكان البلدان المتخلفة من العراقيل المتبقية من عهد الاقطاعية . فأدى الامتزاج بين المقاييس التجارية والاضطهاد القديم الذي يمارسه ملاك الارض الى استغلال مركب ، والى فساد أشنع ، وظلم أفظع .

الا ان الأمر لم يتوقف عند هذا الحد . لقد كان لانتقال رأس المال والرأسمالية عواقب اجتماعية بعيدة المدى ، الى جانب كونه اصطحب معه عمليات تغيير هامة في البنية الاقتصادية وفي التقنية . فوصلت الآلات والمنتجات الحديثة من البلدان المتقدمة الى زوايا العالم المنكوبة بالفقر . وطبعاً كانت معظم هذه المعدات ، ان لم نقل كلها ، تعمل لمصلحة أصحابها الأجانب ، أو على الأقل هذا ما كان يعتقده السكان الأصليون ، وكان رجال الأعمال الأجانب والمحليون هم الوحيدين الذين يتمتعون بالكماليات المترفة لهذه الحياة السعيدة . وكانت واجهات المتاجر مزدحمة بما يدر الأرباح الطائلة على الرأسماليين ، تغص بذلك الفيض من الأشياء التي تنتجها الحضارة الصناعية الحديثة ،

تحميها الأسلاك الشائكة من قبضة متلهفة يمدها اليها رجل الشارع البائس الجائع .

ولكنها وسعت مراميه بشكل خطر . فبتوسيعها وتعميقها افقه الاقتصادي أثارت الطموح والرغبات والآمال . فأخذ المثقفون الشباب الممتلئون اندفاعاً واخلاصاً وطنياً يسافرون من المناطق المتخلفة الى برلين ولندن، وباريس ونيويورك، ويرجعون الى اوطانهم حاملين « رسالة الممكن تحقيقه » .

وتحت تأثير التقدم والانجازات التي شاهدوها في مراكز الصناعة الحديثة ، راحوا يتوسعون في رسم صورة لما يمكن بلوغه في اوطانهم في ظل نظام اقتصادي واجتماعي أكثر عقلانية يدعون لتحقيقه . فالتذمر من الركود ، أو في أحسن الاحوال من تطور غير ملموس لبطئه ، الذي اخذ يطفو بتدرج على سطح وضع سياسي واجتماعي كان ما يزال هادئاً ، بدأ يعبر عن نفسه بشكل متحرك . لم يكن هذا التذمر وليد مقارنة الواقع برؤيا مجتمع اشتراكي . كان يكفيه وقوداً مجرد مقابلة ما يجري بالفعل مع ما يمكن تحقيقه في ظل مؤسسات رأسمالية على الطراز الغربي .

ولكن الطبقات الوسطى ، القليلة العدد في معظم البلدان

المتخلفة ، كانت عاجزة عن انشاء مثل هذه المؤسسات. فالتخلف الموروث وفقر البلاد لم يتيحا لها فرصة تجميع القوى الاقتصادية ، ولم يوفرا لها ما يلزم من عمق في الرؤيا وثقـة بالنفس للاضطلاع بدور قيادي في المجتمع . وخلال قرون عاشتها في ظل الحكم الاقطاعي ، تبنت هذه الطبقات نفسها قيم الطبقات المسيطرة سياسية كانت أم اخلاقية أم حضارية .

لقد فرزت الطبقات الوسطى الصاعدة اقتصادياً في البلدان المتقدمة كفرنسا وبريطانيا ، في وقت مبكر ، نظرة عقلانية جديدة شاملة للعالم واجهت بها ، باعتزاز ، ضبابية القرون الوسطى المرتبطة بالعهد الاقطاعي . في حين لم تكن البرجوازية الهزيلة الفتية في البلدان المتخلفة تطمح الى اكثر من ان تتكيف مع الوضع القائم . ولكونها تعيش في مجتمعات تقوم على الامتيازات ، راحت تسعى الى نيل حصتها من النفعيات المتوفرة. فعقدت الصفقات السياسية والاقتصادية مع الاسياد الاقطاعيين المحليين ، أو مع الاقوياء من الرأسماليين الاجانب ، وانصب كل تطور الصناعة والتجارة في المناطق المتأخرة ، خلال المائة عام الاخيرة ، بسرعة ، في قالب الاحتكار شريك الحكام الارستقراطيين في ممارسة سيطرة اصحاب الاموال . فكانت

النتيجة مزيجاً اقتصادياً وسياسياً يجمع اسوأ سمات كلا العالمين – الاقطاعي والرأسمالي – يعرقل بنجاح جميع امكانات النمو الاقتصادي .

كان من الممكن الوصول ، مع مرور الزمن ، إلى مخرج « محافظ » من هذه الطريق المسدودة . فقد كان بمقدور الجيل الجديد من أرباب العمل النشيطين والمتنورين ومن المثقفين أن يتحالفوا مع القادة العماليين وقادة الفلاحين المعتدلين لخلق حركة اصلاح على غرار « حركة تركيا الفتاة » ، تنجح في الخروج من الحلقة المفرغة باطلاق العنان لبنيان بلادهم الاجتماعي والسياسي المجوم ، وبارساء قواعد المؤسسات التي لا غنى عنها لأي تقدم اجتماعي واقتصادي .

الا ان التاريخ لم يفسح المجال أمام مثل هذا الانتقال التدريجي في عصرنا السريع هذا . وبالتدرج ، تزايد الضغط الشعبي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، أو على الأقل ، للسير بشكل محسوس في هذا الاتجاه . طبعاً ، لم يكن تعامل المعدمين المتزايد موجهاً ضد الأهداف الآنية لنظام رأسمالي لم يرس قواعده بعد . لقد كان موجهاً ضد الأسياد الاقطاعيين الطفيليين الذين يستأثرون بالقسم الأكبر من الانتاج الوطني ويهدرونه على حياة

باذخة ، وضد جهاز الحكم الذي يحمي ويشجع المصالح المسيطرة ، وضد رجال الأعمال الاثرياء الذين يجنون الارباح الطائلة ولا يستعملونها في مشاريع مثمرة ، وأخيراً ليس آخراً ضد المستعمرين الاجانب الذين يجنون ، ويظن انهم يجنون ، أرباحاً طائلة من « مشاريع الانماء » التي يقومون بها .

وهكذا كانت هذه الحركة الشعبية ، بالأساس ، ذات أهداف بورجوازية معادية للاقطاع والاستعمار ، تعبر عن نفسها بنزعة نحو المساواة الزراعية ، تضم العناصر المضطهدة المعادية للاحتكار ، وتسعى إلى الاستقلال الوطني وإلى التحرر من الاستغلال الأجنبي .

ولكي تتمكن الطبقات الوسطى الرأسمالية الناشئة من الاضطلاع بقيادة هذه القوى الشعبية وتوجيهها نحو الديمقراطية البرجوازية ، كما حدث في اوروبا الغربية ، كان عليها أن تربط نفسها بالرجل العادي . وكان عليها ان تنفصل ، سياسياً واقتصادياً وعقائدياً ، عن قيادة الطغمة الاقطاعية ، وعن الاحتكاريين المتحالفين معها ، وان تثبت للأمة بأسرها أنها تملك المعرفة والشجاعة والتصميم لخوض النضال من أجل تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، والسير به إلى نهايته

الظافرة .

لا يكاد يوجد بلد متخلف واحد استطاعت الطبقات الوسطى فيه ان تصل إلى مستوى هذا التحدي التاريخي . وقد ذكرنا اعلاه بعض أسباب هذا الفشل الذريع المتعلقة بالتكوين الداخلي للطبقة الرأسمالية ذاتها . وثمة عامل «خارجي» لا يقل عنها أهمية . وهو النمو الضخم للحركة العمالية العالمية في اوروبا الذي وفّر للقوى الشعبية في المناطق المتخلفة القيادة العقائدية والسياسية التي حرمتها منها البرجوازية المحلية . الأمر الذي أدّى إلى اندفاع الحركات الشعبية أبعد بكثير من أهدافها الاصلية المحدودة .

ان هذا الارتباط بين الراديكالية العمالية والتمرد الشعبي أنذر بخطر قيام الثورة الاجتماعية . ليس مهماً إذا كان هذا الخطر حقيقياً او وهمياً . المهم هو ان التحسس بوجوده حدد بشكل فعال العمل السياسي والاجتماعي . فحطم آخر الآمال في امكان ارتباط الطبقات الرأسمالية بالحركة الشعبية المعادية للاقطاع والاحتكار اوالاضطلاع بقيادتها . كما وان نشوء الاشتراكية الراديكالية ، وخاصة قيام الثورة البلشفية ، التي أدخلت في عقول جميع الفئات المالكة خوفاً قاتلاً من مصادرة املاكها والقضاء عليها ، أخذ يدفع بجميع العناصر صاحبة

الامتيازات وجميع الفئات الميسورة في المجتمع إلى تحالف واحد « مضاد للثورة » . وبالرغم من وجود الاختلافات والتناقضات بين ملاك الأرض الكبار والصغار ، وبين التجـــارة القائمة على الاحتكار والتجارة القائمـــة على المنافسة ، وبين البرجوازية الليبرالية والأسياد الاقطاعيين الرجعيين ، وبين المصـالح المحلية والمصالح الأجنبية ، فقد طغت على هذه جميعها ، وفي جميـع المناسبات الهامة ، مصلحة مشتركة في الحيلولة دون انتصـــار الاشتراكية .

وهكذا ضاعت فرصـــة الخروج من الحلقة الاقتصادية والسياسية المفرغة في البلدان المتخلفة باتجاه الرأسمالية التقدمية . فبتحالف الطبقات الوسطى الرأسمالية مع سائر فصـائل الطبقة الحاكمة أخذت تتخلى عن مواقعها الستراتيجية الواحد بعـد الآخر . ولخوفها من ان تستغل الحركة الشعبية خلافها مع ملاك الأرض ، تخلت عن مواقفها التقدمية بصدد القضايا الزراعية . ولخوفها من ان يؤدي نزاعها مع الكنيسة والعسكريين إلى اضعاف سلطة الحكومة السياسية ، تخلت عن جميـع الاتجاهات الليبرالية او السلمية . ولخوف الرأسماليين المحليين من ان يؤدي عـداؤهم للمصالح الاجنبية إلى حرمانهم من الدعم الاجنبي في حال نشوء

وضع ثوري متأزم ، تخلوا عن براجهم المعادية للاستعمار .

ان تركيب التفاعل السياسي الخاص الذي تتميز به جميع البلدان المتخلفة (وربما لاينحصر فيها فحسب) بدأ يتحرك بسرعة فائقة. وان فشل الطبقات الوسطى الذريع في الاضطلاع بمهمة الهام الجماهير الشعبية وقيادتها ، دفع بهذه الجماهير إلى معسكر الراديكالية الاشتراكية . وكذلك دفع نمو الراديكالية بالطبقات الوسطى الى التحالف مع الرجعية الارستقراطية والاحتكارية . وهـذا التحالف ، الذي اوثقت عراه المصلحة والخوف المشتركان ، دفع بدوره القوى الشعبية الى مسافات أبعد في طريق الراديكالية والتمرد . فكانت النتيجة ان انقسم المجتمع الى كتلتين لم يبق بينهما إلا فئات قليلة . والطبقات الرأسمالية ، بسماحها لهـذا الاستقطاب ان يستمر ، وبتخليها عن الرجل العادي ، وبتنازلها عن مهمة إعادة تنظيم المجتمع على أسس تقدمية جديدة ، اضاعت فرصتها التاريخية في ممارسة سيطرة فعالة على مصائر الشعوب ، وفي توجيه العاصفة الشعبية المقتربة ضد قلاع الاقطاع والرجعية . وهكذا تحوّلت نيران هذه العاصفة ضد جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

ان النظام الاقتصادي والسياسي الذي يحافظ عليه تحالف

الطبقات المالكة الحاكم يجد نفسه ، دائماً وابداً ، في تضاد تام مع كل الحاجات الملحة للبلدان المتخلفة . فلا البنيان الاجتماعي الذي تجسده هذه الطبقات ، ولا المؤسسات التي تقوم عليه ، كانت عاملاً من عوامل التطور الاقتصادي التقدمي . فكانت الطريقة الوحيدة لتوفير الانماء الاقتصادي والحيلولة دون التدهور المستمر في مستويات المعيشة (فيما عدا الهجرة الجماعية التي لا ترضى بها البلدان الاخرى) هي تأمين زيادة مضطردة في الانتاج العام تكون كبيرة بحيث تبطل مفعول التزايد السريع في عدد السكان .

وكان المصدر الطبيعي لتأمين هذه الزيادة هو استغلال الموارد الموجودة غير المستغلة او المستغلة منها بشكل غير كاف . والقسم الأكبر من هذا المخزن من الطاقات الانتاجية المكبوتة هو ذلك الجمع الكبير من اليد العاملة العاطلة عن العمل أو التي تعمل في مجالات غير فعالة . ولما كان يستحيل تشغيل هذه اليد العاملة بشكل مفيد في الزراعة حيث تقترب نسبة الانتاجية من الصفر ، لم يعد من الممكن تأمين فرص العمل المنتج إلا بتحويلها الى القطاع الصناعي . ولكي يتم ذلك ، يتوجب توظيف الاموال في المنشآت والالآت الصناعية . إلا ان هذه التوظيفات ليست متوقعة ، في

الظروف السائدة ، لعدد من الاسباب الهامة والمتداخلة .

بسبب التوزيع غير العادل اطلاقاً لمجموع الانتـــاج الضئيل جداً (وللثروة) ، فالمداخيل الفردية الكبيرة التي تفوق مايمكن اعتباره المقتضيات « المعقـولة » للاستهلاك الراهن ، تكون من نصيب عدد صغير نسبياً من اصحاب المداخيل الكبيرة، والعديد منهم من ملاك الاراضي الكبار الذين يعيشون حياة اقطاعيـــة وينفقون بكثرة على السكن والخدم والسفر وسائر وسائل الترف الاخرى . ان « مقتضيات الاستهلاك » عندهم كثـيرة بحيث لا تفسح الا مجالاً صغيراً للإدخار . فلا يبقى إلا كميات ضئيـــلة نسبياً للانفاق على تحسين الاراضي الزراعية .

ان رجال الاعمال الاثرياء هم الفصيلة الثانية من « الفئة العليا » ، الذين يفوق دخلهم بشكل واضح مستويات الاستهلاك «المعقولة» . ولاسباب اجتماعية اشرنا اليها باقتضاب اعــــلاه ، نجد ايضاً ان استهلاكهم يفوق بكثير استهلاك أمثالهم من الذين نشـــأوا على العادات التقشفية للحضارة البرجوازية . ان نزوعهم نحو الادخار ونحو توسيع منشآتهم يقابله دوماً رغبة منهم في تقليد نمط حياة « العائلات العريقة » المسيطرة اجتماعياً ، لكي يبرهنـــوا ، بمصروفاتهم الباهظة على رفاهيات الحياة المترفة ، انهم على قـدم

المساواة اجتماعيـــاً ، وبالتالي سياسياً ، مع الارستقراطيين ، شركائهم في الحكم .

ولكن ، اذا كان هذا الاتجاه يحد من حجم ادخارات ذوي المداخيل العالية في المدن ، فان سعيهم نحو إعادة توظيف اموالهم في مشاريع منتجة يصطدم بترددهم في الاساءة الى مواقعهـــم الاحتكارية المحصنة في السوق اذا خلقوا طاقة انتـاج اضافية ، وبفقدان فرص التوظيف الملائمة – مهما بدا هذا الموقف غريباً في البلدان المتخلفة .

ان ندرة فرص الاستثمار غالباً ما يكون مردها الى نوعيـة الطلب الفعلي الموجود ومحدوديته بمستويات معاشية جد منخفضة ، ينفق السكان القسم الاكبر من الدخل المالي الاجمالي على الغذاء والالبسة البدائية نسبياً والحاجيات المنزليـة . ان هذه متوفرة بأسعار زهيدة ، أما استثمار مبالغ كبيرة من المـــال في مصانع وتجهيزات لانتاج مثل هذه السلع بكلفة أقل ، فنادراً ما يبشر بأرباح مشجعـة . وكذلك ، فان انشاء مؤسسات كبرى يفي انتاجها بحاجات الاغنياء لا يبدو مثمراً . فرغم كبر حجـــم مشترياتهم الفردية للكماليات المختلفة ، فان مجموع ما ينفقونه على كل واحدة بمفردهـــا لا يكفي لتشجيع قيام صناعة كماليات

واسعة ، خاصة وان الطابع « المتعجرف » للأذواق السائدة يجعل من السلع المستوردة وحدها علامة التفوق الاجتماعي .

وأخيراً ، فان الطلب المحدود على السلع التجهيزية Investment Goods يحول دون قيام صناعة آلية أو تجهيزية . وهكذا يلجأ البلد إلى استيراد سلع الاستهلاك العام غير المتوفرة ، والكماليات التي يشتريها الميسورون ، الى جانب الكميات القليلة نسبياً من المواد التجهيزية التي تحتاج اليها الصناعة ، يقابل ذلك تصدير المنتجات الزراعية المحلية والمواد الأولية .

فلا يتبقى من مخرج أساسي لنشاطات الاستثمار غير زيادة انتاج المواد الأولية القابلة للتصدير . الا ان الامكانات ، في هذا المجال ، تتأثر الى مدى بعيد ، بالوسائل التقنية في انتاج معظم المواد الأولية كما تتأثر بطبيعة السوق الذي تتوجه اليه . ان العديد من المواد الأولية ، وخاصة النفط والمعادن وبعض المنتجات الزراعية ، يجب انتاجها على نطاق واسع اذا كان المبتغى هو الابقاء على الكلفة منخفضة وتأمين عائدات مرضية . الا ان الانتاج الكبير يتطلب استثماراً كبيراً إلى درجة يتعدى فيها طاقات الرأسماليين الوطنيين في البلدان المتخلفة . وعلاوة عن

ذلك ، فان انتاج المواد الأولية المعدة للأسواق البعيدة ، يتطلب مخاطرات أكبر من المخاطرات التي تواجه المستثمرين في السوق الداخلية . ان صعوبة التكهن بدقة حول قضايا مثل مدى استجابة الاسواق العالمية ، والاسعار التي يمكن الوصول اليها خلال المنافسة مع البلدان الاخرى ، وحجم الانتاج في الأجزاء الاخرى من العالم ، إلى آخره ، تنقص كثيراً من اهتمام الرأسماليين الوطنيين في مثل هذه المشاريع . فتصبح في معظمها مجالاً لعمل الأجانب والأثرياء من الرأسماليين الوطنيين ، والذين لهم صلات أوثق بمصادر الانتاج الاجنبي .

ان قلة الاموال القابلة للاستثمار وفقدان فرص الاستثمار يشكلان وجهين من اوجه مشكلة واحدة . وبامكان القسم الأكبر من مشاريع الاستثمار ، غير المربحة في الظروف الراهنة ، ان تدر أرباحاً طائلة في مناخ عام من التوسع الاقتصادي .

في معظم الأحيان ، ان لم نقل في كلها ، يضطر كل مشروع صناعي جديد إلى فتح ارض بكر . فليس من نظام اقتصادي فعّال يعتمد عليه . فيتوجب على هذا المشروع ان ينظم ، بمجهوده الخاص ، عملية الانتاج في الداخل ، الى جانب توفير جميع الترتيبات اللازمة له في الخارج . فهو لايستطيع الاستفادة

من الوفورات الخارجية External Economies .

ولا شك في ان غياب الوفورات الخارجية بالاضافة إلى نوعية الجو الاقتصادي في البلدان المتخلفة يشكلان ، في كل مكان ، عائقاً اساسياً في وجه الاستثمار في المشاريع الصناعية . ولا توجد طريقة لردم هذه الهوة بسرعة . اذ انه لا يمكن تأسيس الاستثمار الكبير إلا على قواعد استثمار كبير . فيجب بناء الطرقات ، ومحطات توليد الكهرباء ، وسكك الحديد ، والمنازل قبل ان يجد رجال الاعمال انه من المثمر بالنسبة اليهم ان يبنوا المصانع وان يوظفوا أموالهم في مشاريع صناعية جديدة .

على ان الاستثمار في بناء الطرقات ، وتمويل بناء القنوات ومحطات توليد الطاقة ، وتنظيم مشاريع اسكان كبيرة وغيرها ، تتعدى ، ببعيد ، الأفق المالي والفكري لرأسمالي البلدان المتخلفة . فليست مواردهم المالية التي لا تكفي مطلقاً لمثل هذه المشاريع الكبيرة هي وحدها التي تحول دون خوضهم في التزامات من هذا النوع ، وانما بيئتهم وعاداتهم كذلك . ان رأسمالي البلدان المتخلفة ، الذين تربوا على تقاليد صنع السلع الاستهلاكية وبيعها – وهذه خاصة من خواص المرحلة المبكرة

من التطور الرأسمالي – قد اعتادوا على الحصول على مردود سريع ، وعلى مجازفات كبيرة ولكنها قصيرة المدى تدر أرباحاً طائلة . لذلك فان تجميد الاموال في مشاريع لا تدر الارباح إلا بعد عدة سنوات أمر مجهول ومستهجن .

وهكذا ، فان الفارق بين العقلانية الاجتماعية والعقلانية الفردية الموجودة في أي سوق وفي أي اقتصاد قائم على الربح ، يتجلى بشكل خاص في البلدان المتخلفة . وفي حين يؤدي تطور شق الطرق ، والسيطرة على الطاقة المائية ، أو تنظيم السكن ، إلى تسهيل النمو الصناعي ويساهم في زيادة الانتاجية على الصعيد الوطني ، فالمؤسسات الفردية التي تقوم بهذه الاعمال قد تتعرض للخسارة وتعجز عن استرداد اموالها الموظفة . من السهل تقديم الأمثلة عن طبيعة هذه المشكلة فالبدء في اي مشروع صناعي يعتمد ، فيما يعتمد ، على توفر اليد العاملة الماهرة . ان تشغيل العمال وتدريبهم على عملهم أمر يهدر الوقت والمال . وقد لا ينتجون الا القليل ، ويهدرون الكثير ، ويسيئون استعمال الآلات والتجهيزات الثمينة . ويمكن تبرير القبول بتحمل الخسائر من وجهة نظر وحدة انتاجية بمفردها اذا كان لهذه الوحدة الانتاجية ان تتأكد من استمرار خدمة اولئك العمال

بعد مرورهم بفترة التدريب ووصولهم الى الدرجة المطلوبة من المهارة . ولكن ، اذا ترك هؤلاء المصنع الذي دربهم ليعملوا في مؤسسة أخرى فان رب عملهم الجديد سيجني ثمار التكاليف التي تكبدتها المؤسسة الاولى . ان هذا الاعتبار قد لا يكون مهماً في مجتمع صناعي متقدم . فان خسارات وأرباح الوحدات الانتاجية المتولدة من انتقال العمال تعدل الواحدة منها الاخرى . أما في بلد متخلف ، ، فان فرص حدوث هذا التعادل المتبادل نادرة ، ان لم نقل انها غير موجودة ورغم ان المجتمع ككل يستفيد بشكل واضح من زيادة مهارة قسم من اعضائه على الأقل ، فان رجال الأعمال الفرديين لا يستطيعون توفير التدريب الذي تتطلبه هذه الزيادة .

ولكن لا يمكن الوصول إلى الزيادة المطلوبة من الانتاج الاجمالي بواسطة استثمار أفضل للأرض ، هذا العامل الانتاجي الآخر غير المستثمر أو المستثمر بشكل غير كاف .

لا يوجد عادة ارض صالحة للزراعة وسهلة المنال في الوقت نفسه . ان المساحة القابلة للزراعة غير المستثمرة تتطلب عادة توظيفات ضخمة قبل أن تصبح صالحة للاستعمال . وفي البلدان المتخلفة نجد أن مثل هذه المصاريف لا تشجع المصالح الفردية ولا

المشاريع الصناعية .

ومن جهة اخرى ، فان استعمالاً أفضل للأرض يصطدم بعقبات عديدة . فليس من الممكن القيام إلا بتحسينات جد قليلة في عداد التحسينات الضرورية لزيادة الانتاجية ضمن حدود الملكيات الفردية الضيقة . والفلاحون في البلدان المتخلفة عاجزون تماماً عن دفع تكاليف مثل هذه التحسينات إلى جانب كون قطع الأرض التي يملكونها لا تشجع ، لصغر حجمها ، على احداث مثل هذه التحسينات اصلاً .

وليس ملاك الارض الكبار في وضع أفضل . فالكميات المدخرة المحدودة الموجودة في متناول ايديهم لا تكفي لتمويل مشاريع الاستصلاح الكبيرة في أراضيهم . والى جانب ذلك ، فإن هذه المشاريع لا تبدو مربحة بسبب غلاء أسعار المعدات المستوردة بالنسبة لاسعار المنتوج الزراعي واجور العمال الزراعيين .

وهكذا ، فإذا تطرقنا الى الموضوع من خلال الزراعة ، نجد ان توسع الانتاج الاجمالي لا يمكن ان يتم الا من خلال تطور الصناعة . فزيادة الانتاجية الصناعية هي الوسيلة الوحيدة لتوفير الآلات الزراعية والأسمدة والطاقة الكهربائية ، إلى آخره ،

للمستهلك الزراعي . ولا يمكن زيادة الأجور في الزراعة أو تشجيع قيام اقتصاد زراعي حديث إلا بزيادة الطلب لليد العاملة . ولا يمكن إعادة توظيف اليد العاملة الزراعية التي تحل الآلة مكانها في عمل مثمر إلا بزيادة الانتاج الصناعي .

الا ان البنى الاحتكارية في السوق ، وقلة الادخار ، وعدم وجود الوفورات الخارجية ، والتناقض بين العقلانية الاجتماعية والفردية ليست جميع العراقيل التي تعترض طريق التوسع الصناعي المنظم القائم على المبادرة الفردية في البلدان المتخلفة . يجب معالجة هذه العراقيل ضمن اطار شعور عام بعدم الاستقرار يسود جميع المناطق المتأخرة . ان تحالف الطبقات المالكة الذي تكون في جو من الخوف ، والذي يشد بعضه الى بعض خطر اندلاع انتفاضات اجتماعية ، أكان هذا الخطر حقيقياً ام وهمياً ، يؤدي عادة الى غليان مخيف تحت سطح سياسي هادىء ظاهرياً . ان الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي يشكل هذا التحالف رداً سياسياً عليها لم تنته في ظل نظام الحكم القائم ، لقد كبتت فقط . ورغم ان الروتين اليومي غالباً ما يبدو طبيعياً وهادئاً ، فان القسم الاكثر تنوراً ووعياً من الفئات الحاكمة في البلدان المتخلفة يشعر بعدم الاستقرار الكامن في النظام السياسي الاجتماعي .

ان انفجارات التذمر الشعبي المفاجئة التي تتخذ شكل انتفاضات فلاحية أو اضرابات عنيفة أو حرب غـوار (حرب عصابات) محلية لهي نذير ينبىء ، بين الحين والآخر ، بوجود هذه الازمة . في مثل هذا الجو ، يمتنع المتمولون عن توظيف أموالهم ، في مثل هذا الجو ينعدم الحماس للدخول في مشـاريع بعيدة المدى ، في مثل هذا الجو يصبح شعار جميع اصحاب الامتيازات الاجتماعية هو : عش ليومك .

أليس باستطاعة الحكومات المعنية بالأمر ان تغير الجو السياسي وتسهل النمو الاقتصادي باتباعها سياسة سليمة؟ في زمننا، حيث حل الايمان بقدرة الدولة على القيام بأي عمل مكان تحليل بنيانها الاجتماعي ، وفهم وظائفها السياسية والاقتصـــادية ، نجد ان الاتجاه نحو الاجابة على مثل هذه الاسئلة هو طبعاً بالايجاب .

واذا نظرنا الى الامر بطريقة آلية فقط، يبدو لنا، بالتأكيد، انه بإمكان نظام حـــكم متنور في بلد متخلف ان يؤمن زيادة سريعة نسبياً في الانتاج الاجمالي ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع مستوى معيشة الشعب. فبمقدور الدولة ان تتخذ اجراءات عدة اذا كانت تهدف الى التحرر من التخلف . بالامكان تبني سياسة ضرائبية تمتص ، بواسطة رسوم على رأس المال وبواسطة ضريبة

تصاعدية ، جمع الفائض من القوة الشرائية فتقضي بذلك على الاستهلاك غير الضروري . وهكذا يصبح بمقدور الدولة ان توجه الادخارات الاجبارية نحو استثمار منتج . وبإمكان الدولة ايضاً ان تنتهج سياسة انشاء محطات توليد الطاقة ، ومد سكك الحديد ، وتنظيم النقل البري ووسائل الري ، واستصلاح التربة لخلق جو اقتصادي يساعد على زيادة الانتاجية . وعلى السلطات ان تنشىء المدارس المهنية على مختلف المستويات لتقديم التدريب الصناعي للشباب وللعمال والعاطلين عن العمل . وبالامكان ايضاً خلق نظام منح يفسح المجال أمام ذوي الدخل المحدود في التخصص .

وحيث يمتنع رأس المال الفردي عن الدخول في بعض المشاريع الصناعية ، أو حيث تعرقل السيطرة الاحتكارية التوسع الضروري في المصانع والتجهيزات في صناعات معينة ، يجب على الدولة ان تتدخل وتقوم بالاستثمارات اللازمة . وعلى الدولة ان تتعهد بتغطية خسارات المدى القصير في الحالات التي تبدو فيها امكانات الانماء ، التي تدر ارباحاً في المدى البعيد ، غير مربحة في المرحلة الاولى من المبادرة والتعلم مما يؤدي الى نفور رجال الأعمال منها .

وعلاوة على ذلك فـان الدولة تملك كمية كاملة من الوسائل « الوقائية » في متنـــاول ايديها . وبالامكان تخفيف أو حتى القضاء على ضغط التضخم المالي المتأتي من نشاطات الانماء (الخاصة والعامة) بواسطة معادلة المصاريف على مشـــاريـع الاستثمار بتضييق مقابل وملازم لها على الانفاق في سائر قطاعات النظام الاقتصادي . هذا يتطلب سياسـة ضرائبية تزيل بشكل فعال من مجرى المداخيل الكميات الكافية لابطال مفعول زيادة الدخل النقدي الاجمالي الذي ولده الاستثمار .

وفي الوقت نفسه ، وكملحق لما سبق ، يجب وضع حد لجني الارباح الطائلة نتيجة الاتجار بالسلع النادرة والأساسية ، ذلك بواسطة مراقبة فعالة للأسعار . ويمكن تأمين توزيـع متساوٍ لسلع الاستهلاك العام بكميات محدودة بواسطة التقنين . ويمكن الحيلولة دون هدر الموارد في طلب كبير للمواد الكمالية بواسطة سن قوانين تحدد التوزيـع والاولوية . وكذلك فان المراقبة المشددة على التبادلات المتعلقة بالنقد الاجنبي تحول دون خروج رؤوس الاموال ، وصرف الاموال الاجنبية المحدودة على استـــيراد الكماليات ، والرحلات الباذخة الى الخارج وما شابه .

ان مجموع هذه الاجراءات يؤدي الى تغيير جذري في بنيان

الطلب الفعلي في البلدان المتخلفة ، والى اعادة توزيع الموارد الانتاجية لاشباع حاجة المجتمع الى الانماء الاقتصادي . وبواسطة الحد من استهلاك ذوي المداخيل الكبيرة يمكن تحقيق زيادة ملموسة في حجم الادخار المخصص للإستثمار . ويمكن وضع حد لبعثرة موارد النقد الأجنبي المحدودة الناتجة عن تهريب رؤوس الاموال واستيراد كميات ضخمة من السلع والخدمات الاجنبية ، وبذلك يمكن توفير النقد الاجنبي لشراء الآلات المصنوعة في الخارج التي يحتاجها الانماء الاقتصادي . وهكذا ، فان تردد المصالح الفردية في خوض المشاريع ذات المنفعة الاجتماعية ، والتي لا تدر أرباحاً طائلة في المدى القصير ، يفقد دوره كعامل تتوقف عليه الحياة الاقتصادية في البلدان المتخلفة .

ان مجرد تحديد الخطوات الواجب اتخاذها لتأمين زيادة في الانتاج والدخل في بلد متخلف ، يؤكد تهافت الرأي القائل ان معظم الحكومات الحالية في البلدان المتخلفة قادرة على القيام بهذه المهمة . وليس فقدان جهاز اداري امين وكفؤ لتحقيق هذا البرنامج سوى سبب ثانوي من أسباب هذا العجز . انه ظاهرة من ظواهر الاضطراب السياسي والاجتماعي السائد في البلدان المتخلفة ، ولا يمكن معالجة هذا العجز دون التعرض

لاسبابه العميقة . وهذا لن يتم بالتحسر على عدم وجود سياسة ضرائبية سليمة في البلدان المتخلفة ، او باستنكار فقدان « الاخلاقية » والانضباط الضرائبيين كمزيتين من مزايا المواطنية عند شعوب هذه البلدان .

ان بنيان الحكومات السياسي والاجتماعي هو العامل الاساسي الذي يجعل من تحقيق البرنامج الانمائي وهماً من الاوهام . فلا يمكن ان نتوقع من تحالف الطبقات المالكة ، الذي يسيطر على مصير معظم البلدان المتخلفة ، ان يرسم وينفذ سلسلة من الاجراءات تناقض جميع مصالحه الآنية . وحتى عندما يلجأ هذا التحالف ، بغية تمييع التذمر الشعبي ، إلى الاعلان رسمياً عن اتخاذ اجراءات تقدمية كالاصلاح الزراعي والتشريع الضرائبي العادل وما شابه ، فانه يخرب تطبيق هذه الاجراءات عن قصد. ان الحكومه التي تمثل مساومة سياسية بين المصالح الاقطاعية والرأسمالية ، لا تستطيع القضاء على الطريقة المكلفة التي تستثمر بها الأراضي ولا على مصاريف الارستقراطية الخيالية ، وهي لا تستطيع القضاء على الاحتكار والاستغلال وتهريب رؤوس الأموال الذي تمارسه الرأسمالية ولا على حياتها الباذخة . وهي عاجزة كذلك عن ان تحد من المصاريف الباهظة على مؤسسات

الجيش أو الشرطة أو الاستغناء عنها نهائياً لأن هذه المؤسسات توفر العمل لابناء العائلات الغنية وتكون سوقاً مربحة للأسلحة التي ينتجهـا آباؤهم ، هذه علاوة عن كونها الحصن الرئيسي ضد الثورة الشعبيـة . ولكون الحكومة قد أنشئت لحماية وتشجيع حقوق وامتيازات نظام الملكية السائد ، فانها لا تستطيع ان تخطط لسياسة غايتها تحطيم الامتيـازات التي تعيق التقدم الاقتصادي وتسخير الملكية والمداخيل المتأتية منهـا في خدمة المجتمع ككل .

ولا مجال للتوقف كثيراً عند الموقف « الوسطي » الذي ، مع تسليمه بالتناقض الموجود بين البرنامج الانمائي المدروس والمطبق بشكل فعال وبين المؤسسات السياسية والاجتماعية السائدة في معظم البلدان المتخلفة ، يصر على اعتبار السلطات السياسيـة الموجودة قادرة على تنفيذ بعض على الاقل من الاجراءات المطلوبة. ان هذا النمط في التفكير يتغافل كلياً عن ضعف القوى الاجتماعية والسياسية ، ان لم نقل عدم وجودها ، التي تستطيع ان تفرض على التحالف الحاكم التنازلات الضرورية . ان الطبقات العليا في البلدان المتخلفة تقاوم بشراسة كل ضغط لدفعها في هذا الاتجاه . ذلك يعود الى بيئتها والى نشأتها السياسية ، والى كونها أنانيـة

وقصيرة النظر الى درجة تجعلها ترفض أي مساس ، مهما كان بسيطاً ، بمواقعها الموروثة أو بالامتيازات التي تتمسك بها . وفي كل مرة تزداد فيها قوة هذا الضغط ، تنجح هذه الطبقات ، عن جديد ، في توثيق عرى التحالف بين جميع العناصر المحافظة ، مصورة أي محاولة للاصلاح على انها هجوم على أسس المجتمع نفسه .

وحتى عندما يقدم الموظفون الفاسدون الذين يعملون في الأوساط الاقتصادية الموبوءة في البلدان المتخلفة على تطبيق اجراءات كالضريبة التصاعدية ، وفرض الرسوم على رؤوس الاموال ، ومراقبة حركة النقد الاجنبي ، فإن مثل هذه الاجراءات تنحرف الى حد بعيد عن هدفها الأصلي . ففي حين يمتنع رجال الاعمال عن استثمار اموالهم ، إلا عندما يتوقعون الارباح الخيالية ، لا بد للنظام الضرائبي الذي يحتزىء مبالغ كبيرة من هذه الارباح من ان يقضي على الاستثمار الخاص . وحيث ان الخوض في المشاريع الاقتصادية أو استثمار الاراضي مشجع ، بشكل خاص ، لانه يسمح بعيش حياة باذخة ، فلا بد لمراقبة حركة النقد الاجنبي التي تمنع استيراد الكماليات من ان تحبط العزائم . وحيث يكون الدافع الوحيد لقيام المثقفين والفنيين والموظفين بعمل جدي هو

فرصة التنعم بامتيازات الطبقة الحاكمة ، فان سياسة تهدف الى التقليل من عدم المساواة في المركز الاجتماعي والدخل لا بد لها من ان تخنق المبادرة .

ان فرض التخطيط على مجتمع يعيش في منزلة بين الاقطاع والرأسمالية لا يمكن إلا ان يؤدي الى مزيد من الفساد والى محاولات أوسع واذكى في الاحتيال على القانون والى اساءات فاضحة في استعمال السلطة .

يبدو ان لا مخرج من هذه الطريق المسدودة . فتحالف المصالح الحاكم لا يتنازل طوعاً ، ولا يغير طبيعته استجابة للتضرعات . ورغم ان بعض افراده يغادرون احياناً السفينة الغارقة ، أكانت هذه المغادرة شخصية أم مالية أم كلاهما معاً ، فان الطبقات المالكة ككل مصممة عادة على التمسك بقوة بمواقعها السياسية والاقتصادية .

وعندما يتزايد خطر قيام الانتفاضات الاجتماعية ، توثق هذه الطبقات قبضتها على الحياة السياسية وتسير بسرعة نحو حكم رجعي صلف أو نحو دكتاتورية عسكرية وتستغل الظروف الدولية الملائمة والتواطؤ الفكري والاجتماعي للفئات الحاكمة في البلدان الاخرى فتطلب مساعدة اقتصادية او عسكرية

اجنبية للقضاء على الخطر المداهم .

وغالباً ما تعطى المساعدات لهذه الطبقات الحاكمة من قبل حكومات اجنبية معتبرة إياها اقل خطراً من الثورة الاجتماعية التي ستطيح بحكمها . ان موقف هؤلاء الاصدقـــاء والحماة الاجانب لا يقل قصر نظر عن موقف التحالف الطبقي نفسه .

ان ملاءمة الظروف الاجتماعية والسياسية في البلدان المتخلفة لمقتضيات الانماء الاقتصادي الملحة أمر يمكن تأجيله ، على انه لا يمكن تجاهله إلى ما لا نهاية . وفي الســابق ، كان يمكن تأخيره لعقود أو لقرون من الزمن. أما في عصرنا هذا فلا يمكن تأخيره أكثر من بضع سنوات . ان انقـــاذ نظام الحكم السياسي في البلدان المتخلفة بواسطة الدعم العسكري قد يعيق انفجـــار البركان ، إلا انه لا يستطيع توقيـــف تجمع قوى الانفجار التحتية .

وان المعونة الاقتصادية على شكل قروض أو منح لحكومات البلدان المتخلفة لمساعدتها في تحقيق بعض التقدم الاقتصادي ، ليست بديلاً للتغيرات الداخلية التي لا غنى عنها لبـلوغ الانماء الاقتصادي .

والواقع ان مثل هـذه المعونة قد تسيء أكثر مما تنفع . ان

المعونة الاجنبية ، رغم كونها تسمح باستيراد بعض الآلات والتجهيزات المصنوعة في الخارج لمشاريع الاستثمار التي تقوم بها الحكومة أو القطاع الخاص ، الا انها قد تؤدي الى تضخم مالي مضطرد يزيد في حدة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في البلدان المتخلفة ، ذلك لأنه لا يلازمها الخطوات الضرورية لتأمين نمو اقتصادي صحي .

واذا كانت هذه القروض والمنح الخارجية مرهونة بتقيد الدولة التي تستلمها ببعض الشروط فيما يتعلق بطريقة استعمالها ، وغالباً ما يكون الامر كذلك ، فمن الممكن توجيه الاستثمار الذي يتم بواسطتها بحيث يخدم مصالح مقدمي القروض أكثر مما يخدم البلد الذي يستلمها . وحيث تقدم المشورة الاقتصادية على شكل « مساعدة فنية » للبلدان المتخلفة ، ويعتبر قبولها شرطاً لتقديم العون المالي ، فان هذه المشورة غالباً ما تدفع بحكومات البلدان المتخلفة نحو انتهاج سياسة تروق للخبراء الأجانب الذين يقدمون المشورة الاقتصادية ، أكان الدافع من ورائها فكرياً أم غير فكري ، الا انها لا تؤدي بالضرورة إلى الانماء الاقتصادي في البلدان « المنتفعة » . وهكذا تقوى الاتجاهات الوطنية المعادية للاجنبي في المناطق المتخلفة وتزيد في الاضطراب

السياسي .

لكي تتمكن البلدان المتأخرة من السير على طريق التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لا بد من تغيير كامل في الاطار السياسي الذي تعيش ضمنه . يجب تحطيم التحالف القائم بين أصحاب الارض الاقطاعيين وكبار الصناعيين والطبقات الوسطى الرأسمالية . ان المتمسكين بالماضي لا يستطيعون بناء الغد . يجب توفير الفرص الملائمة لكي تضطلع العناصر التقدمية النشيطة بمهمة قيادة بلدانها في اتجاه النمو الاقتصادي والاجتماعي .

ان ما حققته فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بواسطة ثوراتها تصل إليه البلدان المتخلفة بواسطة جهود مشتركة تقوم بها القوى الشعبية والحكومة الواعية والمساعدة الاجنبية غير المشروطة . يجب على هذا الجهد المشترك أن يقضي على المؤسسات الموروثة عن عهد مضى ، يجب ان يغير المناخ السياسي والاجتماعي في البلدان المتخلفة وان يبثوا في أممهم روح النشاط والحرية .

ولكن إذا تخلفت البرجوازية عن الاضطلاع بمسؤولياتها ازاء المسيرة التاريخية في البلدان المتخلفة ، وإذا كان هذا التراث

الطويل من العبودية والتكيّف مع الماضي الاقطاعي سيؤدي الى القضاء على الطاقات التقدمية الكامنة في الرأسمالية ، فان البلدان المتخلفة في العالم سوف تتجه بدون شك نحو التخطيط والجماعية في الحقل الاجتماعي . واذا أثبتت النظرة الرأسمالية إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، التي تحرّكها الأنانية الواعية ، عن عجزها عن الانتصار على رجعية المواقع الموروثة والامتيازات التقليدية ، واذا لم يفلح الوعد الرأسمالي بالتقدم والمكافأة للنشيط والدؤوب والكفؤ في ان يحل مكان التأكيد الاقطاعي على ضمان الامن والقوة لابناء السلالات العريقة وأصحاب النفوذ والموالين ، فإن القيم الاجتماعية الجديدة ستصبح روح عصر جديد ودليله سوف تكون قيم الجهد الجماعي ، وبداية انتصار مصالح المجتمع على مصالح النخبة المختارة .

قد يكون الانتقال فجائياً ومؤلماً . فإذا لم توزع الارض على الفلاحين بشكل قانوني فسوف ينتزعونها بالقوة . وإذا لم تصادر المداخيل الكبيرة بواسطة الضرائب فسوف يقضى عليها عنوة . وإذا لم يتقاعد الموظفون الفاسدون من تلقاء نفسهم فسوف يجبرون على ذلك .

كيف ستدور عجلة التاريخ ؟ كيف ستحل نهائيـــاً أزمة البلدان المتخلفة ؟ ان الاجابة على هذين السؤالين تعتمد في الأساس على مقدرة الطبقات الوسطى الرأسمالية في البلدان المتخلفة وحكام الأمم الصناعية المتقدمة في العالم على التحرر من خوفهـا وقصر نظرها . أم تراها ، في هذه المرحلة المتأخرة من العصر الرأسمالي ، بنظرتها الضيقة إلى مصالحها الأنانية ، وبحقدها على التقدم ، قد اصبحت عنينة بحيث تقدم على الانتحار خوفاً من الموت ؟

*

أسباب التخلف الأساسية

ايف لاكوست

لو تأملنا خريطة العالم ، لتبين لنا ان البلدان المتقدمة كلها ، تقع في المنطقة المعتدلة ، وان غالبية البلدان المتخلفة تقع ، على العكس من ذلك ، في المناطق الاستوائية الحارة . وتوزيع مثل هذا التوزيع ، لا يمكن إن ينظر اليه كصدفة محضة فقط ، إذ ان عدداً من الكتاب ، يعتبر ان الاسباب الرئيسية للتخلف ، تعود للخصائص الطبيعية الثابتة لهذه المناطق ، وبعضهم الآخر قد ردها لفقدان المناخ « المنشط » الخاص بالمناطق المعتدلة ، حيث فصل الشتاء المتجدد ، ينشط الطاقات البشرية ويحفزها .

إلا ان بعض الكتاب يؤكد على الأثر السيء الذي تحدثه في النشاط الانساني الاوبئة الخاصة بالمناطق الحارة . ومعلوم ايضاً

ان ضعف التربة الحارة وفقرها (باستثناء المنـــاطق الغرينية) يشكل عائقاً جدياً في وجه نمو هذه المناطق الزراعي .

غير ان هذه العوامل السلبية الثابتة ، لم تحل في الماضي ، في بلدان هي اليوم في عداد البلدان المتخلفة دون ولادة حضارات زاهية ، بلغت في ميادين كثيرة مستويات لم تبلغها اوروباالغربية ، حيث الرقي قريب العهد جداً ، إلا في وقت متأخر كثيراً .

ومن جهة ثانية ، فإن مناطق واسعة متخلفة تقع خـــارج المنطقة الحارة : الصين الشمالية ، وحوض البحرالابيض المتوسط ، واوروبا الوســـطى ، ومع ذلك فقد كانت مراكز لحضارات متطورة بصورة ملحوظة .

فليس بالامكان اذن الاستناد لأثر الاسباب الطبيعية الثابتة لفهم التخلف الراهن، فيمناطق استطاعت في الماضي ان تكون طليعة التقدم .

لقد اشار البعض ، لتفسير هذا التأخر ، وهو ظاهرة حديثة نسبياً ، الى ضعف الطاقة المنجمية ، هذا الضعف الذي لم تظهـر تأثيراته السلبية إلا في المرحلة الصناعية. لكن هذا التفكيريبدو متهافتاً عندما ننظر الى اهمية الموارد المنجمية غيرالمستغلة في عدد

من البلدان المتخلفة . فقد بدأت الهند والصين باستخراج الفحم قبل انكلترا بوقت بعيد. وبلدان الشرق الاوسط اليوم وفنزويلا ما تزال، على الرغم من انتاج بترولي ضخم فيها، بلداناً متخلفة . على العكس من ذلك ، لم يحل فقدان احتياطي الفحم دون التقدم الصناعي القديم في البلدان المنخفضة أو في سويسرا أو في السويد .

اذا كان من الصعب اذن ان نجد اسباب التخلف الأساسية في الظروف الطبيعية ، فهذا لا يعني ان العقبات الطبيعية ، لا تلعب دورها في ظروف البلدان المتخلفة . لكن هذه الصعوبات الطبيعية لا تعاني منها هذه البلدان إلا بمقدار ما تكون التقنية ، والوسائل التي يملكها الافراد، بدائية ، بسبب ظروف التخلف.

هل الاسباب العميقة للتخلف ، اسباب اجتماعية ؟

كثيراً ما شدد على ان سكان البلدان المتقدمة ، باستثناء اليابان كانوا من الجنس الابيض ، وعلى ان السكان « الملونين » انما وجدوا في البلدان المتخلفة . فتقدم بلاد الجنس الابيض غالباً ما يفسر بالصفات الذاتية والاصلية لهؤلاء السكان الصناعيين ، المهرة ، الدؤوبين ، النشيطين ، المنظمين ، الخ . ولم ينس بعض

الكتاب تعداد النقائص التي يرونها من صفات الاجناس الاخرى الخاصة .

لكن من المستحيل ان تقف على قاعدة علمية تقييمات واحكام قاطعة ونهائية مثل هذه التقييمات والاحكام .

واذا ما وجد اختلاف بين سكان وآخرين أو فروقات ، فانه الاختلاف الذي يفرق بين الشخص ذي التغذية الجيدة ، الذي استفاد من تعليم ومحيط اجتماعي متوازن ، وبين الشخص ذي التغذية السيئة ، المغلوب على أمره في اكثر الاحيان ، والذي يشعر بأن كل عالم التقاليد المادية منها والمعنوية يتداعى وينهار . فعلمياً لا يمكن إلا ان نقر « بالتجانس البنياني الرائع للانسان العامل » (Piéron) . ثم انه ليس هناك أي برهان على وجود تباين أو عدم مساواة في المقدرة الفكرية . ومن ناحية أخرى ، وعلى فرض ان مثل هذا التباين قد يوجد فلا بد من ان نقرر انه قد تغير بصورة عجيبة قبل ان يميل لصالح الجنس الابيض . فالتفوق المادي لاوروبا الغربية لم يترسخ بوضوح الا منذ قرنين. ثم انه لمن العسف والمغالطة ان نربط ربطاً وثيقاً ضيقاً بين التقدم والجنس الابيض . فبلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، وبلدان الشرق الاوسط ، واوروبا الوسطى ، وقسم كبير من

اميركا اللاتينية هي من البلدان المتخلفة وسكانها من الجنس الابيض ، وقد عرفت في الماضي ، مع ذلك ، تطوراً مادياً وفكرياً رائعاً . لقد شدد بعض الكتاب على الدور الدافع المنشط ، او الكابح المعرقل ، الذي لعبته بعض الأديان . فهم يشيرون الى كون أكثر البلدان المتقدمة هي في الأساس بلدان بروتستنتية ، والى ان عدداً كبيراً من البلدان المتخلفة انما تخضع لاديان يصفونها « بالقدرية » . لكن من الصعب تاريخياً ، ان نجد في هذه العلاقة السبب الاول للتخلف . افليس من الاصح ان نقول ان الاديان انما اخذت هذه المعاني والدلالات المختلفة ، لان الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت متجهة نحو التقدم أو الركود .

ان الاسلام في عصره الاول ، وحتى القرن الحادي عشر – اوج الحضارة الاسلامية وانطلاقها – قد برز كدين يدعو للتقدم والخلق والابداع ، سواء في الناحية الفكرية أو في الناحية التجارية . وعلى العكس من ذلك ، فان الناس ، قد اعطوا الدين تأويلاً قدرياً ، عندما دخل العالم الاسلامي مرحلة جمود ، او انحطاط .

يبدو اذن ، ان البلدان المتخلفة ، ليست في مجموعها ، مناطق

متأخرة ابداً وباستمرار ، وانما تبدو كبلدان عرفت في الماضي، وحتى وقت قريب احياناً ، عهود ازدهار واشعاع ، وتطوراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ضخماً، حطتها ، — وذلك بالنسبة للبعض منها على الاقل — في المراتب الاولى من الحضارة .

لكن هذه البلدان قد دخلت ، رغم ما كان عليه ماضيها من الاشراق ، مرحلة ركود وخمود .

وبالعكس ، لم تحتل البلدان التي هي في عـــداد البلدان المتقدمة اليوم، مراكز الصدارة إلا منذ عهد قريب جداً . فليس من الممكن اذن، في مثل هذه الظروف ، ان نستند ، في شرح هذه الوقائع ، الى أسباب أزلية ثابتة . فأسبـــاب التقدم او التخلف ، إنما هي ، كما يبدو جلياً ، اسباب تاريخية في أساسها وجوهرها .

بطريقة عكسية ، يمكن فهم الاسباب الاساسية للتخلف ، وذلك ببحث العوامل التاريخية التي افضت الى التقدم والتطور . فالوضع الراهن للبلدان المتقدمة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية هو نتيجة انبثاق هذه الظاهرة المعقدة في انكلترة ، عند نهاية القرن الثامن عشر ، والتي اتفـــق على

تسميتها « بالثورة الصناعية » .

فما هي الاسباب التي حددت مكان هذا الحدث ؟ لماذا في انكلترة بالذات ؟

ليس السبب في الغنى الاستثنائي بالامكانات الزراعية في انكلترة حيث كانت المعطيات الطبيعية هزيلة ، وليس السبب ابداً في طاقة الفحم . فانكلترة لم تكن اول من استخرج الفحم الحجري من باطن ارضها . فهل كان سبقها في التجديدات التقنية ؟

ان العدد الكبير من الاختراعات التي استخدمت في انكلترة، في ذلك الوقت ، لا يعود لفكر الانكليز الاختراعي بصورة خاصة ، بقدر ما يعود لاهتمامهم الجديد بأن يستفيدوا اقتصادياً، من هذا الذي كان يمكن ان يظل ، فضولاً مخبرياً .

ان السبب الأول لتقدم الانكليز الاقتصادي يكمن في وجود مجموعة من الرجال تحلت بعقلية منتجة ، استحوذت على اختراعات ، وخلقت الظروف التي تتيح لهذه الاختراعات ان تعطي كل نتائجها . هذه الطبقة من « رواد الأعمال » «المنظمين» (Entrepreneurs) بالمعنى الذي يقصده شمبتر ، هذه الطبقة

البورجوازية ، كانت موجودة ايضاً في بلدان اخرى من اوروبا الغربية . وقد حاولت بدورها ومنذ قرون عديـــدة ان تحقق تغييراً هاماً في الاقتصاد . لكن هذه المحاولات قد اجهضت لعدم وجود ظروف تاريخية مؤاتية ، وتطور تقني كاف .

هاتان الانطلاقتان (المحاولات في اوروبا الغربية والمحاولات في انكلترة) قد تركتا رغم اخفاقهما نوعاً من المكسب ، كان قاعدة للانطلاقة القادمة . فلما وجدت البورجوازية البريطانية نفسها امام وضع ملائم وفرصة سانحة : ارباح تجارية ، تحققت بفضل هذه الانطلاقات السابقة ، (ان بريطانيـا قد استفادت استفادة كبيرة من المحاولة الايبرية (Ibérique) واخفاقهـــا بسبب التضخم النقدي) وقوتها السياسية بعد ثورة عام ١٦٨٨ مما حال دون مزاحمـــة القروض الملكية للتوظيفات التجارية والصناعية كما حدث في فرنسا .

ان وجود هذه الطبقة البرجوازية ، في اوروبا الغربية ، سيما في انكلترة ، ليس حادثاً شائعاً وعادياً ، بل هو ، في الواقع ، حادث استثنائي ، بالنسبة لبقية اجزاء العالم . ويفسر وجود هذه

الطبقة ، بوجود هذه المناطق ذات البنى الاقطاعية [١] الخاصة ، وبظروف تطورها التاريخية .

واحد العوامل الأكثر اهمية في تأسيس هذه البرجوازية وتمييزها يبدو انه كان هذه المرحلة الطويلة من الاقتصاد المغلق ، من القرن السادس حتى القرن الحادي عشر ، ارسيت خلالها أسس التنظيم الاقطاعي . فالتاجر المفقود عملياً ، في هذه الفترة ، كان نوعاً ما ، منسياً ، ولم يحسب لمكانه حساب في التركيب الاجتماعي ذي « الطبقات » (Ordres) الثلاث . وعندما استعادت العلاقات التجارية شيئاً من الاهمية ، لم تستطع هذه الطبقة الجديدة من التجار ان تندمج فعلياً في نظام لم يحسب لوجودها حساباً .

من هنا نجم الحس الفردي لهذه البرجوازية ، ومصلحتها في ان تحل محل نظام الاقطاع تنظيماً على مقاسها ، وموافقاً لمصالحها .

---

١ – ان المناطق التي وجدت فيها « اقطاعية » حقيقية (كلمة مستعملة بصورة عامة جداً في الغالب) كانت مجمعة في اوروبا الغربية .

Of. R. Boutruche, seigneurie et féodalité, 1959, Possim, et spécialement, p. 297 .

ولعل التاريخ المقارن قد أثبت ان البنى الاجتماعية المميزة لأوروبا الغربية لم تكن موجودة عملياً في مكان آخر من العالم. خارج اوروبا، كانت ثمة مناطق عديدة، هي اليوم في عداد البلدان المتخلفة، تبدو في القرن الثامن عشر كمجتمعات زاهرة في الغالب، لكن جامدة، ومحرومة من فئة اجتماعية قادرة – خلافاً لأوروبا الغربية – على احداث تغيير في أحوال هذه المناطق، وازالة عوائقها الداخلية. وبعد فترة من الانطلاق بلغت فيها هذه البلاد مستوى مرتفعاً، سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الثقافية، كان تطور هذه الحضارات قد تباطأ وتوقف.

وبعد تشنجات مؤلمة في الغالب، كانت هذه البلدان قد وجدت نوعاً من التوازن في بنى متصلبة نوعاً ما و«مشلولة». كانت هذه قبلاً، حالة المجتمعات، الصينية والهندية والاسلامية. فتوقف تطورها لا يعود لاسباب خارجية، ولا لتأخر تقني، وانما لاسباب داخلية تركيبية، في جوهرها، يمكن تلخيصها على وجه سريع وعام بعدم وجود اقطاعية حقيقية اولا، ثم بعدم وجود برجوازية حقيقية، بحيث ان هذه الحضارات قد تأسست على قواعد انتفى معها امكان نشوء طبقة

من « رواد العمل » «المنظمين» ، وبحيث ان الانعطاف التاريخي قـد سمح أو « فرض » على التجار أن ينصهروا ويـذوبوا في الارستقراطيات الموجهة ومن ثم أن يضيعوا فرديتهم الخلاقة .

بعد بدايات « الثورة الصناعية » في إنكلترة ، بوقت قصير بدأت تأثيرات هذه الظاهرة تصبح محسوسة خارج البلاد الـتي انطلقت منهـا ، حتى ان العالم بكامله ، في هـذه الايام ، بات متأثراً بنتائجها .

مع ذلك ، تنبغي الاشارة هنا إلى فرق أساسي ، إذا كانت كل المناطق تعيش اليوم في إطار اقتصاد عالمي وظروفه ، واذا كانت قد رأت تلاشي البنى الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، فإن عدداً قليلاً فقط ، من البلدان قد حقق تطوراً صناعياً تاماً : «من الاسهل جداً نقل ثمرات التطور الصناعي ، من نقل بـذوره » (H . W . Singer) ففي أية أرض نمت بذور التطور هذه ؟

اساساً ، في المجتمعات التي وجـدت فيها برجوازية . طبعاً ، كان عدد منها ، حتى ذلك الوقت ، غـير قادر على « اطلاق » الثورة الصناعية . لكنها كانت في ظروف ملائمة للاقتداء بالمثل الانكليزي .

فضلاً عن ذلك ، فإن نتائج التضخم النقدي الفظيع في اسبانيا

والبرتغال ، قد خنقت دونما شك البنى الرأسمالية ، ودعمت الملكية العقارية الكبيرة ، حتى لم يمكن للتصنيع ان يقوم .

وفي الشرق ، على خط يمر بالمانيا الوسطى ، وبوهيميا ، والنمسا ، كانت توجد مناطق ، حالت صلابة البنى الاقطاعية فيها (احدث عهداً جداً ، منها في اوروبا الغربية) دون نمو هذه الطبقة من « رواد المشاريع » « المنظمين » ، الواجبة الوجود في ذلك العصر ، لنشوء الصناعة .

أما في الولايات المتحدة ، فقد حملت الهجرة اليها ، سكاناً من اوربا الغربية ، فيهم من « رواد المشاريع » « المنظمين » من استطاع بفضل التقنية ، ورؤوس الاموال الاوروبية ، ان يرسي قاعدة تطور ضخم . وإذا لم تكن قد نشأت فعلاً ، في كندا ، واوستراليا ، وزيلندة الجديدة ، صناعة ، فقد أرسيت فيها ، مع ذلك ، في ذلك الوقت ، بنى رأسمالية ، ومشاريع لإنتاج المواد الاولية ، او المنتجات الغذائية ، مشابهة في عدد كبير من الجوانب للبنى المقابلة في اوروبا الغربية . فهنا ايضاً كانت قد أرسيت أسس التطور .

ربما تكون هذه الامثلة الاخيرة قد أوضحت أن العامل المحدد للتطور الاقتصادي ، لم يكن في الاساس الصناعة ،

بالمعنى الضيق للكلمة ، بل هو الوجـود الفعلي لمجتمع ، بنيته ، شبيهة ببنية أوروبا الغربية .

على هذا الاساس ، كان وجود أسس للتطور ، حتى بـداية القرن العشرين ، حاصلاً ، في مناطق من العـالم ، قامت فيها ، بصورة ذاتية أصلية ، أو عـــن طريق المهاجرين ، مجتمعـات رأسمالية ، متميزة أساساً ، « بأرباب المشاريع » « المنظمين » هؤلاء .

مع ذلك ، كان هناك ، منذ ذلك الوقت وجودان صناعيان لا ينسجمان تماماً مع هذه القاعدة : فقد عوض ضعف البرجوازية في روسيا ، بمبادرة الدولة ، الـــتي كانت تستحثها الاهتمامات والمشاغل العسكرية ، بالاضافة إلى دعم رؤوس الاموال الغربيــة والفنيين الغربيين . أما في اليابان فقـــد تم التصنيع في ظروف مشابهة تقريباً،على يد دولة يدعمها الاقطاعيون، والارستقراطية التجاريـــة . لكن في اليابان ، كما في روسيا ، لم تكن عناصر البرجوازية معدومة (وهذه العناصر هي جدود قواد «الزيبتزو» « zaibatzu » الحاليين) . ولعل اليابان ، مع عدد قليل مـــن البلدان الاوروبية ، التي كانت البنى الاقطاعية فيها ، أقلها بعداً

عن البنى الاقطاعية في اوروبا الغربية [1] . ومهما يكن من أمر بذور تطور رأسمالي الماهية ، فـان هذين التصنيعين ، في إطار شبه إقطاعي ، إنما يعود الفضل في قيامهما للدولة ، لفقدان برجوازية اصلية (وطنية) قوية .

وكان لا بد لهذين التصنيعين ، غير العاديين نسبياً ، مـن أن يفلسا ، بصورة مختلفة . فالنظام الرأسمالي في روسيا ، إنمـا قلب ، لأنه كان – كما يبدو – عاجزاً عـن تحقيق تطور كاف ، وعن تصفية البقايا الاقطاعية . فصار التطور ، بعد هذا ، يتم في أطار نظام جديد ، ورث أساساً للتصنيع لا تنكر أهميته.

أما في اليابان فعلى الرغم من الانطلاق الصناعي ، فقد بقيت إطارات المجتمع ، من الناحية السياسية ، شبه إقطاعية . فقـد احتكرت أرباح النمو الاقتصادي من قبـل الارستقراطيـة العسكرية والصناعية .

لم تسلك اليابان إذن طريق تنمية حقيقية فهي لذلك مهيـأة

---

1 - Mark Bloch . La Société féodale , les cla - sses et le gouvernement des hommes , p . 249 - 52, et R . Boutruche ouver , cité , p . 286 - 295.

لأن تعاني اكثر مشاكل البلدان المتخلفة . والامر كذلك تقريباً بالنسبة للارجنتين ، حيث على الرغم من أهمية الهجرة الاوروبية (جانب مهم من هذه الهجرة ، مؤلف من الايطاليين والاسبانيين إنما بدون رؤوس أموال) بقيت البنى الاقطاعية إلى جانب الملكيات العقارية الكبيرة، كإطار أساسي للحياة الاقتصادية. فالتوجه في الارجنتين مختلف إذن اختلافاً كبيراً عن التوجه في اوستراليا وكندا ، كبلدين قام فيهما مجتمع رأسمالي ، مناف لكل تركيب اجتماعي آخر .

ان السبب التاريخي الاول لفقدان وجود « بذور » النمو في البلدان التي هي اليوم في عداد البلدان المتخلفة ، هو كما يبدو إذن ، فقدان سابق للبنى الاجتماعية الملائمة لمثل هذا الوجود أي فقدان طبقة « رواد المشاريع » « المنظمين » ، وفقدان طبقة برجوازية ، واستمرار البنى الاجتماعية التي تؤدي الى الشلل (استعباد الفلاحين ، فقدان التحرك الاجتماعي ، احتكار الارباح التجارية من قبل ارستقراطيات اقطاعية ، الخ .) . ومصدر هذه الاشكال من التنظيم يتفاوت في القدم : فبينما هي قديمة ، تعود لعدة قرون في آسيا ، نجدها قريبة العهد نسبياً في اميركا اللاتينية مثلاً ، حيث قام مزيج معقد من البنى

الاقطاعية والاستعبادية من جهة، والنزعة التجارية (المركنتيلية) الاستعمارية، من جهة ثانية.

أما في افريقيا فقد غارت معظم التنظيمات «التقليديـــة» فعلاً، في مأساة بيع الرقيق، ثم عادت فتشكلت مجموعات قبلية بصعوبة، بين المممالك التي ما زالت قائمة، وبين أراضي تجار الرقيق.

في هذا العالم المتباين والمعقد، لكن حيث العلامة المشتركة كانت الضعف، اذا لم تكن فقدان برجوازيـــة حقيقية. وفي وسط عالم بعيد نوعاً ما عـــن العالم الذي رسمه «شمبتر»، في وسط هذا العالم تم توسع اوروبا الغربية، الصناعي.

هذا الحدث الرئيسي، يفسر انمـــا جزئياً فقط، الانتشار الضيق والبسيط جداً، لبذور نمو اقتصادي حقيقي.

هناك سبب آخر يكمن في الاشكال نفسها التي أخذها هذا التوسع في اغلب انحاء العالم. لقد كانت هذه الاشكال معاكسة لانتشار النمو.

فالتوسع الاقتصادي، في أغلب الحالات، لم يقم في الواقع على أساس التبادل التجاري العادل نسبياً فقط، وانما كان على صلة وارتباط بقيام سيطرة سياسية، مباشرة او غير مباشرة.

هذه التبعية السياسية التي تتفاوت بروزاً ، والـــتي كانت واقع عدد كبير مـــن البلدان المتخلفة ، التي أصبحت اليوم بلداناً مستقلة ، تشكل سبباً من أهم أسباب التخلف .

ان هـــذه السيطرة السياسية هي التي حالت دون تنمية اقتصادية فعلية ، في البلد التابـع ، متيحة بذلك توجيه اقتصاده وفقاً للمصالح الاجنبية ، وتشعب نشاطات الاقتطاع ، وانقراض الحرف اليدويـــة ، والمصانع الموجودة سابقاً ، تحت وطأة المنافسة الخارجية . كذلك فقد أتاحت هذه السيطرة نشوء هذه « الجيوب » الاقتصادية الفعلية ، التي تنعدم الروابط الحقيقيـــة بينها وبـــين البلد ، محولة أرباحها إلى الخارج ، بدل أن تعيـــد استثمارها ، فتدفع بذلك النمو الاقتصادي الداخــلي الاصيل . واخيراً ، فإن استخدام وسائل ضغط غير – اقتصادية ، قـــد مكن فئة قليلة من ان تنتزع لنفسها امتيازات فاحشة ، ومن أن تحافظ على أشكال مـــن السيطرة الاجتماعية لا تتـــلاءم واقتصاد عصري .

إن هذه التبعية السياسية التي تطبـع ماضي عـدد من البلدان المتخلفة ، ليست ظاهرة عارضة ومن قبيل الصدف . فالسهولة النسبية التي تمت بها غزوات وفتوحات استعمارية ، (باستثناء

ما ندر) مردها، بصورة أساسية ، لا لتفوق جيوش الاوروبيين وإنما بصورة خاصة للضعف الداخلي لهذه المجتمعات « المشلولة» ، العاجزة عن تحريك قواها للدفاع عن ذاتها . وإذا كانت قوتها (قوة هذه المجتمعات) قادرة على ايحاء أوهام حولها احياناً ، لكنها في الواقع امبراطوريات وممالك ، لاتملك وسائل وامكانات عمل حقيقي وجدي .

ولما كانت هذه المجتمعات مجزأة ، في الأصل ، إلى عدد كبير من الوحدات الصغيرة والمستقلة (إمارات ، قرى ، قبائل) ، أو الى جماعات أثنية (éthniqes) متباينة ، بل متنازعة أحياناً ، فإن هذه الدول ، بل ان هذه المجتمعات ايضاً ، القائمة على أساس قبلي وحسب ، لم تكن تملك مطلقاً الوسائل اللازمة لمقاومة عمل الجماعات الاجنبية ، التي كانت تستند ، على الرغم من قلة عددها ، الى مجتمع متلاحم ، يملك قوى متراكمة .

ان كافة البلدان المتخلفة ، باستثناء اوروبا الوسطى، واليابان قد عرفت هذه التبعية السياسية لمصالح الدول الكبرى ، حتى عندما كانت هذه الدول لا تتمتع بسيادة معترف بها رسميا .

ففي اميركا اللاتينية ، حيث لم يغير « الاستقلال » من البنى الاستعمارية شيئاً ، ورثت الدول المتقدمة ، بواسطة ارستقراطية

استعمارية ، من كبار الملاكين العقاريين ، الشركة الاقتصادية التي خلفها الاسبان والبرتغاليون.

وفي الصين ، حيث حال تنافس القوى المتصارعة ، دون وجود استعمار سياسي حقيقي ، قد تم توسع البلدان المتقدمة ، الاقتصادي ، بصورة أساسية ، بواسطة غلبة هذه البلدان السياسية .

وأهمية شلل البنى الاجتماعية التقليدية ، كعامل من عوامل الاستعمار ، إنما تتأكد ، بطريق عكسي ، بكون بلدان ككندا ، وزيلندة الجديدة ، واستراليا ، ما عادت ، في الواقع ، مستعمرات ، منذ أن أتاها موج سكاني مهم ، قوامه مهاجرون من اوروبا ، يمثلون بني اجتماعية شبيهة بالبنى التي عرفتها بلدان نامية . كذلك فإنه من الممكن ان نلاحظ ان عدداً من البلدان المستعمرة ، التي كان فتحها والسيطرة عليها سهلاً ، نسبياً ، عندما كانت تسود فيها البنى الاجتماعية « التقليدية » صارت غير « قابلة للاستعمار » عندما انهارت فيها هذه البنى وتفككت .

ان هذه السيطرة السياسية ، عملياً بل ومبدئياً ، التي مارستها البلدان المتقدمة على اكثر اجزاء العالم ، كان لها نتائج اقتصادية واجتماعية ضخمة ، اذا ما أضيفت لعامل الركود الذي تحدثه

البنى التقليدية ، فإنها قد تقضي ، في بعض البلدان ، على بذور تطور وطني المصدر .

ولعل مثل تطور اليابان ، يـــدل على ان بعض المجتمعـات الجامدة ، ظاهرياً ، استطاعت ان تصل الى بعض أشكال النمو الاقتصادي (لكن ربما لم تستطع ان تحقق تغييرات اجتماعية ، كانت بالنسبة لنمو بلدان اوروبا الغربية امراً لازماً) بشرط ان تستطيع الاستفادة ، في إطار استقلال سياسي حقيقي ، مـن اقتباس تقنية البلدان الصناعية . لكن ينبغي ان نحاذر السرعة في الاستنتاج . فاسبانيا مثل واضح لبـــلد بقي مستقلاً استقلالاً تاماً ، ومع ذلك فلم تعرف ، رغم قربها من البلدان الصناعيـــة الكبرى ، إلا تحولا اقتصادياً محدوداً جداً .

طبعاً، لقد انجزت البلدان المتقدمة، خلال توسعها وسيطرتها في أنحاء العالم المختلفة ، بفضل فنييها ورؤوس اموالها ، بعض المشاريع ، فشقت الشوارع ، والطرق الحديدية ،وبنت المرافىء واقامت مزارع حديثة ، كما انها قد اوجدت استغلالات منجمية ومجموعة من المدن مهمة في الغالب ، وضخمة احياناً . هـــذه الامور الـــتي يمكن مقارنتها ، من الناحية الفنية ، بشبيهاتها في المناطق المتقدمة ، غالباً ما اعتبرت كبرهان أو دليل على أن

تطوراً ، قد يكون ناقصاً ، أو غير كاف ، أدخله المستعمرون إلى المناطق المتأخرة . لكن هذه الطرقات ، وهـــذه المرافىء وهذه الخطوط الحديدية ، لم يكن القصد منها ، في الواقع ، تهيئة ظروف تطور حقيقي ، في هـــذه البلدان ، بقدر مـــا كانت الوسائـــل التي تتمكن البلدان المتقدمة ، بواسطتهـــا ، من استغلال قسم من موارد البلدان المستعمرة ، وتصديرها لصالح المصالح الاستعمارية . إنما من المغالاة فعلاً ، ان نرى في هذه الوضعية ، قصداً ناتجاً عن سياسة مدبرة ، تهدف إلى منع تطور هذه البلدان . ومع ذلك ، فإن نظام « الاحتكار » كان خلال فترة طويلة التعبير الشرعي عن « الحلف الاستعماري » القديم ، الذي ان كان قد قضي عليه مبدئياً ، فإنه لم يتلاش في الواقع . كل شيء قـــد تم ، وكأن صانعي التطور الاقتصادي لاوروبا الغربية ، واميركا الشمالية ، وخالقيه ، من (صناعيين ، ورجال مال ، وتجار) او ممثليهم في المستعمرات ، قد بذلوا ، ولوضمنيا ، جهـــدهم لمنع ظهور منافسين لهم في البلدان المستعمرة . امـــا العمليات الاقتصادية فيها ، فقد زورت باستخدام الضغط السياسي او الاداري ، (لتستطيع السلطات الاستعمارية الحاكمـــة) تأمين أقصى ما يمكن من الارباح المباشرة لرؤوس الاموال الآتية من الخارج .

وفي مرحلة ، انتصرت في العالم ، نظرياً ، مبادىء التبادل الحر ، والمشروع الحر ، كانت البلدان المتخلفة خاضعة لنظام احتكار حقيقي لا عائق في وجهه ، خلافاً لمبادىء الليبرالية الاقتصادية . هذا التحوير للعمليات العادية للنظام الرأسمالي لا يمكن ان يتم الا بسبب العجز السياسي ، والضعف الفني والمالي لسكان البلدان المتخلفة ، وبسبب الدعم السياسي ، والمالي ، والعسكري احياناً ، الذي يمكن ان تستفيد منه المصالح الاقتصادية للبلدان المتقدمة ، حيث التقدم قد أمنته أو حققته حيويتها الخاصة . واساليب كهذه الاساليب، كانت حقلاً خصباً لنشاطات اقتطاع ، وتصدير ، ولكنها في نفس الوقت ، قد اضرت بنشاطات التصنيع .

ان السيطرة الاجنبية،كانت وما تزال من الاسباب الاساسية (باستثناء اوروبا الوسطى واليابان) ، في وجود أقلية ، صاحبة امتيازات اقتصادية وسياسية ، في كل البلدان المتخلفة ، والتي تستفيد حتى من ظروف التخلف نفسها . هذه الاقليات ، اجنبية كانت ، او من أصل اوروبي قديم فتجنست واستوطنت (اميركا اللاتينية) او من أصل وطني جزئياً ومتحالفة مع الاجانب ، هذه الاقليات ، تتمتع بوضع سياسي يمكنها من ان

تجمع في يدها مصالح اقتصادية ضخمة .

وفي بعض الحالات قد ترقى السيطرة السياسية لماضٍ بعيد ، لكن ذلك لا يمنعها من ان تكون مصدراً لقوة اقتصادية راهنة ليست بعيدة عن ان تجمع اليها ممارسة غلبة سياسية .

ان احتكار هـــذه الاقليات لقسم مهم من الدخل الوطني عامل من عوامل التخلف ، تحدده اكثر مما يحدده عامل فقدان التصنيع . لذلك فان بعض البلدان المتخلفة : اليابان ، واتحاد جنوبي افريقيا ، يملك صناعة مهمة لا تحـل ، بسبب الاحتكار لجانب كبير مـن الارباح ، المشاكل الخطيرة التي تعرفها هـذه البلدان .

ان فرقاً من الفروقات الاساسية بـين البلدان المتقدمة ذات البنيان الديموقراطي ، وذات الاستقلال القديم ، وبين البلدان المتخلفة ، هو وجود أقلية مسيطرة ، اقتصادياً واجتماعياً، تعود صلابتها، وامتيازاتها ، لحد بعيد لتأثيرات سيطرة اجنبية حالية أو سابقة .

اذا كان توسع البلدان المتقدمة ، في العالم ، لم يكن من نتائجه غرس بذور اقتصاد متقدم ، فقد كان على كل حال ، مرحلة من اكثر المراحل أهمية في التطور التاريخي للبلدان المتخلفة اليوم ،

الى جانب انـــه أحدث تفككاً في هـــذه البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية التي كانت في البلدان المتخلفة ، جامـدة منذ وقت بعيد لحد ما . فمن التعسف اذاً ان لا نرى في هـــذه التصفية الا نتائج الغصب والنهب العنيف ، الذي عاناه السكان المستعمَرون .

حتماً ، ان الاساليب التي استعملت عادة كانت غير انسانية ، فهي تتراوح بين الإبادة التامة بكل معنى الكلمة ، (اميركا الشمالية واوستراليا) ، وبين نتائج الهزائم العسكرية المختلفة ، مروراً بالغارات الاستعبادية (افريقيا السوداء ، البرازيـــل) واجلاء السكان الى الداخل ، والتطويق (افظع الأمثلة على ذلك كانت في افريقيا الشمالية والجنوبية) . هذه الاشكال مـــن التدمـــير او الاتلاف القاسي للمجتمعات التقليدية هي الاكثر بروزاً غير انها ليست الاكثر أهمية . فتفكك النظام التقليدي قد تم مثلاً ، بعيداً عن كل عمل عسكري اجنبي : هذه مثلاً حالة بعض بلدان الشرق الاوسط . فقد كان لدخول الاقتصاد النقدي وسيادته وسط جماعات كانت ما تزال تعيش ، بصورة أساسية ضمن اقتصاد مغلق ، تأثيرات تفكيكية كبيرة. ففرض دفع الضرائب بالنقود كان الوسيلة الاكثر فعالية لإكراه السكان

على تغيير شروط حياتهم ، وعلى الخروج من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ، لينفتحوا على انواع من المزروعات قابلة للتجارة ، وليؤجروا سواعدهم ، وبالتالي ليشتروا سلعاً أجنبية .

وقد كانت مهمة ايضاً ، نتائج قيام علاقات اجتماعية رأسمالية ،وتطبيق مفهوم قانوني للملكية أساسه القانون الروماني في قلب مجتمعات كانت تسيطر فيها علاقات اجتماعية سابقة على الرأسمالية ومفاهيم عن الملكية معقدة ، (الحق الجماعي ، دوام حق الانتفاع ، المحمي بالعادة ، وتراكم حقوق امتلاك جزئية) .

ان مقومات تحطيم النظام الاقتصادي والاجتماعي التقليدي هذه ، تدعمها عوامل ثانوية ، كانت عميقة التأثير بقدر ما كان هذا النظام يشكل كلاً متماسكاً في داخل كل مجموعة قروية او قبلية مستقلة ، وبقدر ما كان خراب جزء من الاجزاء يجر خراب الكل .

ولقد تميز هذا الانفجار في التنظيم التقليدي ، بانقراض الحرف اليدوية المحلية ، وتضاؤل المزروعات الضرورية للمعيشة وزوال حمايات التضامن العرفي ، وانحلال اشكال الانتاج الجماعية ، وبان الخدمات الجماعية التي كانت تتم سابقاً مجاناً ،

- تحت شعار الواجب الاجتماعي او الديني، قد أصبحت خدمات تجارية تشترى وتباع . وبالاضافة الى أن الربا قد تفاقم ممـا أدى إلى وضع أصبح فيه عـدد كبير من الفلاحين مجبرين على التخلي عن ارضهم لدائنيهم المرابين . وفوق ذلك فقد أدى ظهور العمليات الاقتصادية الجديدة وغير المفهومة جيداً ، إلى بلبلة وتشويش تامين بين السكان . فإذا كان الموسم السيىء في الماضي يحمل الجوع فإن الموسم الجيد قد صار يحمل الخراب . فمثل هذه التقنية ومثل هذا السلوك المقيد في إطار انواع التضامن التقليدية قد أصبحا ضرراً منذ أن تبدل الظرف الاجتماعي .

لكن هـذا التفكك والاضطراب في المجتمع التقليـدي والاقتصاد التقليدي لا يعود فقط لعوامل خارجية ، وإنما يعود أيضاً لعوامل محلية داخلية . فمـن كان له مجرد حق جباية الضرائب في منطقة ، سيستفيد من النظام الجديد ليحصل على ملكية هـذه الأراضي ملكية تامة وكاملة ، محولاً المكلفين (بدفع الضريبة) إلى مستأجرين لأرضه بالحصة ، أو الى أقنان. بالاضافة إلى ذلك فان البنية الاجتماعية التقليدية ، التي تتيح نسبياً قدراً من المساواة ، قد أفسحت المجال لسلطة متعاظمة لأقلية ادعت لنفسها حق احتكار ملكية الارض واستعمالها .

واساس نزع الملكية الذي أصاب جماهير غفيرة من السكان لا نجده دائماً قائماً على عنف غير اقتصادي بل في التطبيق القاطع لأشكال قانونية رأسمالية على مجتمعات متأخرة نوعاً ما . وقد ازداد تفكك التنظيم التقليدي ، ايضاً ، عندما أصبح فائض السكان ، نتيجة التقدم في الطب ، كبيراً بحيث ان اكتظاظ السكان في الريف قد بلغ مستوى ما يزال مجهولاً حتى الآن .

ان اشكال التنظيم « التقليدي » للاقتصاد والمجتمع ، من حيث هي بنى متماسكة ، قد تلاشت في الواقع ، في أغلب مناطق العالم ، ولم يبق منها إلا عناصر متناثرة ، مهمة احياناً ، وبقايا مفككة ومعزولة .

فافريقيا السوداء، حيث استمرت الظروف التقليدية السابقة على الرأسمالية ، بأقوى شكل ، تمر ، منذ الحرب وبسرعة متزايدة من اقتصاد الكفاف ، الى اقتصاد السوق ، بسبب نمو زراعات معدة للأسواق التجارية ، وخصوصاً بسبب العمل المأجور .

طبعاً ان « البنى الفوقية » الدينية أو الفكرية ، ستعيش وتستمر بعض الوقت ، لكنها هي ايضاً في طريق التغير . ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة تشكل

مجموعة غير متلاحمة ومتنافرة انما مختلفة بصورة أساسية عن الاشكال « التقليدية » السابقة .

لذلك ، وعلى الرغم من الطابع اللا انساني في الغالب ، وعلى الرغم من البؤس الاخلاقي والمادي الذي سببه تفكك التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التقليدي ، على الرغم من ذلك كله ، فإن هذا التفكك يمكن اعتباره ، في حد ذاته ، وما يقابله أيضاً كحدث تاريخي إيجابي نسبياً . فاستمرار هذه المجتمعات التقليدية ، الساكنة الراكدة منذ قرون في بعض الاحيان ، والعاجزة ظاهرياً عن ان تحرك في ذاتها القوى القادرة على تغييرها ، القادرة على تدميرها تدريجياً ، والقادرة بالتالي على تحقيق ارتقاء في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي من نوع أعلى وافضل ، استمرار هذه المجتمعات كان في الواقع عقبة في وجه تطور القسم الاكبر من بلدان العالم .

لقد عرفت اوروبا الغربية ، بدورها تفكك اقتصادها التقليدي ومجتمعها التقليدي السابق على الرأسمالية . وإذا كانت عملية التفكك هذه ، قد حدثت ببطء اكبر ، وعنف أقل مما هي عليه في البلدان المتخلفة ، وتحت تأثير عوامل داخلية ، فقد رافقتها ايضاً ضروب بؤس شتى ، وبطالة ، واستغلال بشع

لعمل النساء والاطفال ، وهجرة أفواج من الفلاحين المطرودين من ارضهم وقد دمرتهم منافسة القمح الاجنبي مثلاً ، نحو المدن، وفي وقت من الاوقات ، اضيفت لهذا المد من الناس نحو المدن، الزيادة في السكان المتأتية عن انخفاض معدل الوفيات ، المتأتي عن التحسينات الصحية .

لكن هـذه الجماهير من العاطلين عن العمل قـد استوعبتها تدريجياً الزيادة في عدد العمال التي استلزمها الانطلاق الصناعي كما استوعبها القطاع الثالث الذي نماه ازدياد المبادلات والمعاملات . وبعدها دخل الازدياد الديمغرافي مرحلة هبوط.

فالتقدم الاقتصادي العام ، الذي صار ممكناً لوفرة رؤوس الاموال المتاحة ، والارباح أو الاموال المقتطعة في المستعمرات، وتنظيم الجماهير العاملة على صعيد سوق العمل ، كل هذه الامور قد أتاحت زيادة مطردة فيمستوى المعيشة. وهكذا أتاح تفكك الاقتصاد «التقليدي» في اوروبا الغربية، رغم الخراب والحرمان الذي فرض على أجيال عديدة ، قيام نظام اقتصادي واجتماعي جديد ، يشمل كافة السكان .

أما في البلدان المتخلفة فقدكان انحلال المجتمع التقليدي اكثر قسوة ، فلم يعوض هذا الانحلال بنمو قطاعـات الاستخـدام ،

القادرة على استيعاب جماهير الأيدي العاملة التي رمى بها في سوق العمل اختلال الاقتصاد التقليدي واضطرابه ، ثم ضخمها التزايد الديمغرافي الذي سببته التحسينات الصحية . وهذا النقص ، وعدم الكفاية في الاستخدام ، في قطاع الاقتصاد « العصري » له صفة كمية ونوعية ، بحيث أن هذين الجانبين يدعم كل منهما الآخر ، وبصورة متبادلة : فضعف الصناعات ، في ظل اقتصاد يسيطر عليه الاستعمار ، واستغلال بعض المنتجات التي تهم السوق الخارجية ، من نتائجهما جعل عدد العمال محدوداً جداً . ثم ان أهمية ما تقتطعه الاقلية صاحبة الامتيازات من جماهير الاجراء والمنتجين الصغار الذين لا يملكون إمكانات كبيرة للدفاع والمقاومة ، يؤدي إلى مستويات معيشية سقيمة بالنسبة لغالبية السكان. وينتج عن ذلك ضيق في السوق الداخلية ومن ثم هزال الصناعات والخدمات التي تغذي هذه السوق .

ان تفكك المجتمع « التقليدي » الجامد ، لكن المتوازن ديمغرافياً ، هذا التفكك القاطع والقاسي — ظاهرة بحد ذاتها ، إيجابية ، تاريخياً — يصبح إذن كارثة ، بسبب فقدان النمو المعوض لقطاع الاقتصاد «العصري » . ان توسع البلدان المتقدمة بتفكيكه لأشكال التنظيم التقليدية ، وبإنشائه اقتصاداً عصرياً

ناقصاً ، ومحدوداً ، وتابعاً ، قد أفضى ، دونما قصد او إرادة، الى بروز تطور ، لا طائل فيه بقدر ما هو مأساوي :

١ ــ القضاء على توازن راكد حتماً ومترد ، لإحلال عمليات اقتصادية محله ، تحول دون انطلاق تنظيم اقتصادي جديد .

٢ ــ إحداث زيادة في عدد السكان ، بواسطة جهد صحي يستحق التقدير ، دون ان يكون بالامكان تحقيق نمو اقتصادي مواز .

إذا كان تفكك المجتمعات التقليدية هو الحالة الاكثر شيوعاً في البلدان المتخلفة ، فان هذه العملية نصادفها في أنحاء واسعة من اميركا اللاتينية حيث ليس بالامكان التكلم عن مجتمع تقليدي بمعنى حالة المجتمع قبل احتكاكه بالتوسع الاوروبي . فخارج المناطق التي يوجد فيها عدد مهم من السكان من أصل هندي (الاوند ــ المكسيك مثلاً) يكون جماعات قديمة خاضعة لظاهرة التفكك التقليدية ، نجد البنى الاجتماعية هي نتيجة « مجتمع استعماري » تأسس منذ القرن السادس عشر في أقاليم خالية من السكان أو أخليت . هذا المجتمع قد نظم وفقاً لمتطلبات اقتصاد تجاري دعامته يد عاملة مستعبدة . وعلى الرغم من ذلك ، فان هذا « المجتمع الاستعماري » يعاني أزمة خطيرة ،

فسيره الاقتصادي الذي يقوم أساساً على الملكية الكبيرة جداً ، من مزارع ومراعي ، واسعة ، لا يمكن له ان يوفر عملاً لسكان يتزايدون عدداً ، والذين يكابدون أيضاً البطالة التي سببها دخول الآلة في بعض انواع الاستغلال الزراعي ، وإهمال الأراضي المنهكة ، لا سيما حالة فيض الانتاج الدائمة التي تصيب عدداً كبيراً من الأسواق . هذا المثل المضروب عن اميركا الجنوبية يؤكد ان الأزمات التي تصيب البلدان المتخلفة سببها الأهم ضيق قطاع الاقتصاد العصري ، لا نتائج تفكك الاقتصاد « التقليدي » .

بالاضافة لذلك ينبغي عدم المبالغة في تقدير الميزة الايجابية ، تاريخياً ، لهذه العملية ، فهي في الغالب قد سلكت بصورة انتقائية بحيث لم تمس من مجمل المجتمع « التقليدي » سوى بنى المتحدات التي كانت قد تفككت مع دخول النظام الرأسمالي بينما لاقت ، على العكس من ذلك ، بعض نماذج العلاقات الاجتماعية ، دعماً فريداً ، ورسوخا نادراً . فهذه هي ، مثلاً ، حالة الاشكال العديدة للاسترقاق من أجل الدين ، التي نمت مع النفوذ المتزايد الذي بلغه المرابون في ظل اقتصاد كفاف ، ينفتح كرها على التداول النقدي . وسلطة الزعماء والوجهاء شبه

الاقطاعية ، كان الدعم يأتيها ، في الغالب ، من تعاون هؤلاء مع ممثلي الدول المتقدمة ووكلائهم .

بالاضافة الى ذلك فإن تفكك المجتمع التقليدي قد يؤدي الى بروز حواجز جديدة وعقبات صعبة جداً ، في الغالب ،في وجه تطور اجتماعي لاحق . والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية ، غالباً ما تمتزج مع أشكال من السيطرة شبه اقطاعية .

ذلك الرسوخ او التدعيم ، وهذا التشويه للعلاقات الرأسمالية بأشكال من الاخضاع متفاوتة الوضوح أو البروز ، يجعلان من تحقيق الارباح الضخمة ، وتوجيه رؤوس الاموال المحصلة ، نحو أنواع من النشاطات الطفيلية ، أمراً ممكناً في البلدان المتخلفة .

في اوروبا الغربية ، أضحى الفلاح ذي الكيان المالي غير الكافي ، والحرفي الذي حطمته مزاحمة الصناعة الكبرى، كلاهما أضحى عبر تغير انقلابي مضن « بروليتاريا » . هذا التحول الى بروليتاريا ، الذي يلتقي عدد من الكتاب في الاسف عليه ، يبدو ، في البلدان المتخلفة حلاً ناجحاً ، نسبيا . ففي الاعم الاغلب ، لم يستطع السكان الذين كانوا يعيشون ، سابقا ، في إطار اقتصاد تقليدي ، لم يستطيعوا بعد انحلاله وتفككه ، ثم

بسبب تكاثرهم العددي ، ان يجـدوا مكانـا لهم في صفوف بروليتاريا قليلة الاهمية نسبيا . فهؤلاء السكان يشكلون اذن ما يمكن تسميته بالبروليتاريا ــ الدنيا (sous - Prolétariat .

ولما كان هؤلاء ، لا يملكون عمليا إمكانيـة العيش ، عيشة اقتصاد كفاف ، ولم يجدوا ، فضلاً عـن ذلك ، وسيلة لكسب أجر منتظم ، فإن هذه البروليتاريا ـ الدنيا التي يشكلون نجدها تتكون من جماهير من الشغيلة بدون عمل ثابت أو منتظم ،تعيش من أجور عارضة ، أو منتجات قطعة أرض صغيرة شحيحة ، أو من نشاطات ليست مشروعة تماما (سيما في المدن) ، او من المساعدة التي يقدمها الاهل الذين كان لهم حظ إيجاد عمل .

ويعيش ثلاثة أرباع السكان ، بل أكثر أحيانا ، في عدد كبير من البلدان المتخلفة ، في إطار ليس هو باطار اقتصاد كفاف ، ولا هو باطار اقتصاد رأسمالي عادي . القنوات النقدية في هذه البلدان ضامرة هزيلة ، والمداخيل الثابتة المنتظمة هي الاستثناء . ان هذه البروليتاريا ــ الدنيا ، هي في جانب كبير منها ريفية : فلاحون بلا أرض ، مياومون زراعيون ، لكن جانباً منها ايضاً مديني : فلاحون اقتلعوا من قراهم واتوا يتكدسون في « ضواحي المدينة البائسة » ، حرفيون انقرضت

حرفهم ... الخ .. هؤلاء قد أضاعوا ، أو هم على وشك أن يضيعوا كل وسائل رزقهم . لكنهم وقد أصبحوا بروليتاريين تجدهم لا يجدون ابداً من يؤجرونه قواهم .

ان النتائج النفسية لهذا التحول إلى بروليتاريا – دنيا ، لهذا « التشرد » (ج . تيليون) خطرة بنوع خاص . فالعامل الحقيقي للأزمة النفسية ، أزمة المعنويات ، التي يعاني منها سكان البلدان المتخلفة ، ليس هو البؤس في حد ذاته ، فالبؤس ليس بالامر الجديد، بقدر ما هو التفكك الاجتماعي الذي بدأوا يعون . لقد كانوا ، سابقاً ، يعيشون في قلب مجتمعات متوازنة ، يقوم التضامن العرفي فيها مقام ضعف الفرد من الناحية التقنية ، هذا الفرد العاجز عن تدبير حاجاته ، بمفرده ، وتلبيتها .

كان يمكن لانحلال هذه الاطر الجماعية ، الخانقة في الغالب ، أن يضحي تحريراً للانسان ، لو ان هذا الانسان المتروك لنفسه ، المغلوب على أمره ، منذ لحظة الانحلال ، استطاع ان يندمج في هذا العالم الاقتصادي الجديد حيث كان بامكانه ، كأجير ، أن يعيش من عمله الخاص . لكن المأساة هي ان هؤلاء الناس الذين تنهار من حولهم أنواع التضامن القديم ، لا يستطيعون ان يجدوا عملاً ، هذا العمل الذي كان يمكن أن يعطي ، وحده ،

معنى لفرديتهم الجديدة . والفقر الذي كان الفرد يعيش في ظله، دونما قلق أو انزعاج ، بواسطة تأدية الطقوس بصورة منتظمة ، وتحت كنف الجماعة وحمايتها ، قد حل محله بؤس الانسان الوحيد فجأة ، نهباً لشتى ضروب المغامرات ، في عالم لا ينفك يتغير .

في نظر هذا الانسان ولا قيمة من القيم كانت تبدو أصيلة ،لا قيم العالم القديم التي يعي نواقصها وتهافتها ، ولا قيم العالم الجديد الذي يظل مغلقاً دونه . من هنا هذا الشعور المشروع بخيبة مزدوجة : خيبة ضياع القيم الموروثة ، وهذا العذاب الدائم ، عذاب « تنتال » «Tantal» الذي ينبع من عرض متبجح ، أو إعلان لشراء ثروات عالم في متناول اليد ، لكن صعب المنال .

ان التركيب الاجتماعي لبلد مختلف يختلف إذن اختلافاً كبيراً عن تركيب بلد متقدم . فهو يتميز بالتعارض (الذي لا ينفي ، مع ذلك ، التداخل) بين :

١ — « قطاع رأسمالي » يتكون من طبقة برجوازية ، ومن طبقات متوسطة هزيلة لحد ما ، ومن طبقة بروليتارية عاملة ، وبين :

٢ — قطاع واسع ، «شبه رأسمالي» ، شبه بروليتاري معقد

التركيب ، يتلقى تأثيرات القطاع الاول دون ان يستطيع الاندماج فيه ، ويحتوي على بقايا كبيرة لحد ما ، من أشكال التنظيم الاجتماعي السابقة . أما في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فان مجمل الاقتصاد والمجتمع متداخل في كل عضوي واحد ، يتشعب حتماً الى طبقات وفئات اجتماعية ، لكنه جميعه مندمج في القنوات النقدية .

وتتميز البلدان المتخلفة بهوة أساسية ، بين قطاع رأسمالي يركز في يديه أكبر قسم من الثروات ويضم حوله عدداً قليلاً من السكان ، وقطاع شبه رأسمالي حيث يتراكم سكان في ازدياد مستمر . وبين هذين القطاعين لا توجد ، فعلاً ، قنوات نقدية تستطيع أن تعوض عدم توازنهما المتفاقم ، وذلك لأن طبقة البروليتاريا الدنيا تتكون من أناس لا عمل لهم غالباً ، ولا إنتاج تجاري ،قابل للتداول . لذلك يجدون أنفسهم إذن خارج الحلقة . والحدث الاكثر خطورة أيضاً ، هو أن السوق الداخلية البالغة الضيق لا تسمح بتنمية إنتاج القطاع الرأسمالي الذي يفسح مجالاً كافياً لاستيعاب هذه البروليتاريا الدنيا . وبذلك تنغلق الحلقة المفرغة : إذ بدون مال لا يستطيعون أن يشتروا ، ولكونهم غير قادرين على الشراء لا مجال لاستخدامهم .

ان المسافة التي تفصل بين عدد قليل من البلدان المتقدمة الغنية ، وبين عدد كبير من البلدان المتخلفة الصغيرة ، والتابعة لحد ما للبلدان المتقدمة الذكر ، قد قادت عدداً من الكتاب لاعتبار هذا التوزيع ، وهذه اللامساواة ، كبسط للعلاقات الطبقية المميزة للنظام الرأسمالي، على مجموع العالم كله . فالبلدان المتقدمة تشكل طبقة من الامم المسيطرة ، والبلدان المتخلفة « الامم البروليتارية » (بيار – موسى) تشكل « البروليتاريا الخارجية للغرب » (توينبي) .

هذه العبارات التي لاقت بعض الرواج ، هل يمكن ان تثبت للفحص والتدقيق ؟

إن عبارة « بروليتاري » في مفهومها القديم الشائع (رجل فقير ، وعائلة كبيرة العدد) تعبر تعبيراً حسناً عن بعض الجوانب في البلدان المتخلفة ، لكن لا تفي ولا تدعي التعبير عن اكثر من ذلك . لكن مختلف هؤلاء الكتاب الذين يستعملون هذه العبارة في سياق الحديث عن البلدان المتخلفة ، إنما يستعملونها ، على الارجح ، كمفهوم ماركسي ، غريب عن الماركسية ، دون ان يفكروا في تبرير مثل هذا الفهم . غير ان مفهوم البروليتاريا له مضمون دقيق ومحدد . فهل يمكن اعتبار البلدان المتخلفة

بروليتاريا ، تعمل لصالح الامم « البرجوازية » وتكون رؤوس الاموال ؟ ليس جلياً أن هذه المسألة واضحة وبديهية . فمن المهم إذن ، ان نشير الى بعض التحفظات والمحاذير التالية :

– يبدو انه من الخطأ ان نسمي « أمماً بروليتارية » تلك الامم التي لا تستطيع ، فعلاً ، جماهير السكان فيها ان تندمج في بروليتاريا قليلة العدد ، ضئيلة . فقسم من السكان فقط يكون طبقة بروليتارية حقيقية تعمل ، ليس لحساب الأمم الاجنبية ، وإنما لحساب رأسماليين أجانب . ذلك ان القسم الاكبر ، والاكثرية الساحقة من سكان البلدان المتقدمة لا مصلحة لها ، ولا تستفيد من استغلال البلدان المتخلفة من قبل المشاريع الخاصة . بل ان جمهور المكلفين ، في حالة الامم المستعمرة ، كثيراً ما يجب ان يتحمل نفقات باهظة وثقيلة العبء ، حتى يتسنى لهذا الاستغلال الخاص ان يقوم (التجهيز الاقتصادي الاولي والاساسي إذا ما أخذته الدولة على عاتقها) او ان يتوطد ويستمر (النفقات العسكرية) .

– ان القسم الاكبر والاساسي ، من العمال الذين يستخدمهم أرباب العمل الرأسماليون ، إنما يوجد في البلدان المتقدمة التي تنتج القسم الاكبر من السلع . فتعبير « الامم البروليتارية »

يبدو وكأنه يستلزم وجود نظام اقتصادي متماسك ، شامل للامم جميعها ، وقائم على الانتاج المنتظم للمواد الاولية والسلع ، تقوم به « الامم البروليتارية » . في حين ان هذه الامم ، هي بالضبط ، من الناحية الصناعية ، الاقل أهمية . ان هذا التعبير بالنتيجة ، يتضمن وان بدقة أقل جداً ، او يشتمل على المفاهيم القديمة لمصطلحات « كالحلف الاستعماري » او « التقسيم الدولي للعمل » بين بلدان منتجة للمواد الخام وبلدان صناعية . ففي الحالين هناك بروليتاريون وهنا رأسماليون (باستثناء البلدان « الاشتراكية » طبعاً) .

ان التطور القريب لهذا « التقسيم الدولي للعمل » قد أبرز عوامل جديدة للتخلف . ففي القرن التاسع عشر وجه تغلغل رؤوس أموال اوروبا الغربية ، سيما بريطانيا العظمى ، اقتصاد المناطق المتخلفة ، وفقاً للحاجات الخاصة بتلك البلدان ، بلدان اوروبا الغربية ، فتخصصت هذه البلدان المتخلفة في إنتاج الحبوب ، والزيوت ، والالياف النسيجية والكاوتشوك ، والمنتجات الاستوائية ، والمعادن غير الحديدية ، وأصبحت المتمم الاقتصادي للبنى الاقتصادية الاوروبية في القرن التاسع عشر . لكن هذا التوازن الاقتصادي النسبي ، قد انتهى منذ

بعض العقود ، تحت تأثير عدة عوامل : اول هـــذة العوامل الدور الرئيسي لاقتصاد الولايات المتحدة الاميركية . فهـــذه الولايات تتمتع بموارد أهم بكثير ، من موارد اوروبا الغربيـة ، واكثر تنوعاً . فإذا كانت الولايات المتحدة تستطيع ان تتقدم وتنمو بنوع من الاكتفاء الذاتي النسبي فإن حاجاتها ، بالاضافـة إلى ذلك ، مختلفة عن حاجات البلدان الاوروبية .

وهذه الولايات ، كانت أيضاً مركز تغيرات اقتصادية تنمو نحو نوع من الاكتفاء الذاتي . فالصناعـة تقوم بانتاج المنتجات البديلة ، او منتجات الاستبدال (الكاوتشوك التركيبي مثـلاً) هذه المنتجات التي تجعل الاستيراد من المستعمرات أقل ضرورة. ان تقديرات سوق الياف النسيج ، والكاوتشوك مثلاً ، في نظر منظمة التجارة الدولية . G . A . T . T هي غير مشجعة ولا موافقة لمصدري هذه المنتجات .

ان عدداً كبيراً من البلدان المتخلفة ، يجد نفسه إذن في وضع صعب جداً ، وامكاناته او قدرته على توجيه اقتصاده مـن نشاط إلى آخر جـــد محدودة . والتطور النسبي لأسعار المواد الاولية (اي ٩٠ بالمئة من صادرات البلدان المتخلفة) ولاسعار المنتجات المصنوعة ، ما كان ، مع بعض الاستثناءات ، لصالح

البلدان المتخلفة . فالسعر الوسطي للمواد الاولية ، بالاستناد إلى دراسة قامت بها هيئة الامم المتحدة ، منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى سنة ١٩٣٨ ، قد انخفض ٤٠ بالمئة بالنسبة لمتوسط سعر المواد المصنوعة . وإذا كانت البلدان المتخلفة ، خلال الحرب العالمية الثانية ، قد رأت هذا الاتجاه يتحول لصالحها فانها لم تستطع أبداً أن تستفيد من احتياطي النقد النادر لديها ، لأنها ما استطاعت أن تجد في السوق ، الآلات اللازمة لتطورها الصناعي .

ومنذ الحرب الاخيرة كان خط السير العام لسوق المواد الاولية يبدو كتتابع فترات طويلة من الجمود والانخفاض تتخللها ارتفاعات مفاجئة في الاسعار ، بشكل ان استفادة البلدان المتخلفة من هذه الارتفاعات أصبحت معدومة من جراء تأثيرات التضخم النقدي .

ففي سوق عالمية ، تسيطر عليها شبكة معقدة من التكتلات التجارية فيما بين القوى الكبرى ، والمراقبة المفروضة على تبادل المنتجات «الستراتيجية » لم تكن البلدان المتخلفة ، هذه البلدان المتخصصة في إنتاجها تخصصاً ضيقاً ، والمتنافسة المتزاحمة فيما بينها ، لم تكن هذه البلدان تتمتع « بقدرة على المساومة » ،

كافية لتستفيد من أهمية صادراتها . على ان هذه الصادرات تميل نحو الهبوط بالنسبة لمجموع المبادلات العالمية (٣٠ بالمئة عام ١٩٣٧ ، ٢٥ بالمئة عام ١٩٥٥) . وعشرون كيساً من البن البرازيلي كانت تقابل ، عام ١٩٣٥ ، ثمن سيارة فورد ، أما اليوم فيلزم أكثر من ٢٠٠ كيس .

ان هذا التطور في « شروط التبادل الدولي » بتقليصه للمتاح من النقد النادر يؤدي الى تفاقم عجز تجارة البلدان المتخلفة ، هذا العجز الذي يعوضه بصورة متناقصة (الا ما ندر استثمار رؤوس الاموال الاجنبية).

ان السوق الدولية لرؤوس الاموال قد تضاءلت بصورة جد محسوسة عما كانت عليه في بداية القرن العشرين .

فانشاء مناطق نقدية مغلقة ، وارتياد قطاعات جديدة للاستثمار في البلدان المتقدمة ، وتناقص الارباح التي تجنى في البلدان المتخلفة (بسبب التطور التجاري المبين أعلاه) ، كل ذلك قد حد بنسب محسوسة من تدفق الرساميل الخاصة الاجنبية التي كانت فيما مضى تستحث نمو قطاع الاقتصاد العصري في البلدان المتخلفة ، هذه البلدان التي ما عادت تتلقى اليوم الا مبالغ جد ضئيلة. وهذا النضوب الذي يسبب ركود نشاطات التصدير قد حصل في

اللحظة التي بات فيها ازدياد السكان ضخماً . ذلك بالاضافة إلى أن القسم الكبير من هذه الاستثمارات الخاصة إنما كان قد تحقق في نشاطات محددة جداً (البترول) لا تستخدم إلا عدداً جد محدود من الايدي العاملة .

ان الركود الاقتصادي ، الذي إذا ما أضيف إلى ازدياد عدد السكان ، يشكل اللاتوازن الاساسي أو الاختلال الاساسي في مسألة التخلف ، هذا الركود هو إذن ، نتيجة أسباب فريدة ومعقدة ، لا نقاط مشتركة ابداً ، بينها وبين عوامل الركود الاقتصادي « التقليدي » . فأسباب التخلف ، بعضها ضارب في القدم ، بل وأحياناً ما عادت موجودة ، (شلل المجتمعات التقليدية) وبعضها الآخر لم يظهر الى الوجود الا منذ عشرين سنة (تطور السوق الدولية) . فالتخلف كواقعة أو حدث راهن هو نتيجة أسباب اختلطت وتعاقبت منذ بعض القرون : الشلل الاقتصادي والاجتماعي ، فقدان البرجوازية ، الضعف العسكري التبعية السياسية والاقتصادية ، نشوء أقلية تتمتع بامتيازات تفكك البنى التقليدية ، ضيق قطاع الاقتصاد العصري ، تطور غير موافق ولا ملائم «لشروط التبادل الدولي » ولسوق رؤوس الاموال ، نمو سكاني متسارع .

فليست البلدان المتخلفة إذن « بلداناً جديدة » (او ناشئة) رغم ان هذا التعبير مستعمل عادة بصورة خاطئة لنعت هـذه البلدان . فمن ورائها ، من وراء هذه البلدان تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى ، حديثاً نوعاً ما ، وذلك بدخول اسباب متعاقبة ومتتالية ، إلى بروز ظاهرة التخلف الراهنة .

ورغم ان جانباً كبيراً من هذه الاسباب مرتبط بالاستعمار ، فـان التخلف يشكل ظاهرة مختلفة . فالاستعمار والتخلف لا يتطابقان ، في الواقع ، تمامـاً ، لا في الزمن ولا في المكان . فالاستعمار قد ارتدى ، تاريخياً ، سمات جد مختلفة ، باختلاف العهود . اذ ليس بين الاستعمار القديم الغابر والاستعمار الذي ظهر مع النظام الرأسمالي ، والذي كان من نتائجـه ظهور التخلف ، ليس بين نوعي الاستعمار هذين مـن نقاط مشتركة الا الـنزر اليسير .

بالاضافة الى ذلك فان البلدان التي كانت مستعمرة، لم تصبح جميعها، بلداناً متخلفة (الولايات المتحدة الاميركية، اوستراليا، الخ . . .) والبلدان المتخلفة اليوم لم تكن جميعها بلداناً مستعمرة (اوروبا الوسطى ، اليابان) . واذا كانت جميع المستعمرات في ايامنا هذه ، قد لازمها التخلف ، فان السيطرة الاستعمارية ،

خلال مراحل طويلة (من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر) ما كان التخلف بعد من خصائصها . انها كانت تمهد لقدومه . كانت تمثل حينئذ صورة أنظمة متوازنة نسبياً . فالركود الاقتصادي ، صحبه ركود ديمغرافي ، فالوفيات كانت ضخمة .

ان بعض مميزات التخلف (وضع الوعي بالاضافة الى مميزات اخرى) ، وسيما صفة اللاتوازن الاساسية هي في الواقع التي أدت في أغلب البلدان المتخلفة الى انهيار النظام الاستعماري السريع ، بعد انطلاق النمو الديمغرافي بوقت قليل ، أي عندما برز وضع التخلف بصورة حقيقية .

هذا الدفع الديمغرافي ليس محض صدفة او اتفاق . انه ليس نتيجة لتقدم الطب وتطبيقاته الخيرة في عدد كبير من البلدان فقط لا غير بل مرده ايضاً لتطور النظام الاستعماري ، وللتغيرات الداخلية في البلدان التي كانت خاضعة له : فمنذ القرن العشرين كان دخول تأثير البلدان المتقدمة الى قلب الاقتصاديات « التقليدية » قد أصبح أشد عمقاً . فرؤوس اموال مهمة وظفت في المستعمرات منذ السنوات ١٨٨٠ — ١٨٨٥ ، وحتى الحرب الثانية مما أدى الى انتشار وتوسع قطاعات الاقتصاد

العصري ،ومن هنا برزت الحاجة الى جهازبشري اوروبي الاطار اهم بكثير مما كان عليه الحال في الماضي .

وهـذه الحقبة كانت ايضاً الحقبة الـتي اتجهت منها الهجرة الاوروبية بشدة و كثافة نحو بعض البلدان المتخلفة : افريقيـا الشمالية ، اميركا اللاتينية .

ان توطن سكان اوروبيين باعداد مهمة نسبياً، ونشوء اقلية محظوظة في كل من هذه البلدان المتخلفة قد حتم بذل مجهود صحي مهم جداً ، حتى يستطيعوا تجنب الأمراض غـير المعروفة في بلادهم . وافضى نمو شبكة مبادلات عالمية الى ضرورة وامكانية القضاء على الاوبئة الكبرى ، وبالتالي على المجاعات الكبرى التي تسبب عادة تلك الاوبئة ، وذلك غب ظهورها . فهذه المجاعات يمكن ايقافها باستيراد شحنات غذائية ، بواسطة وسائـل النقل الحديثة . هذا بالاضافة الى ان تدفق الريفيين « المجتثين » ، نحو المدن ، قد أدى الى زيادة المجهود الطبي ومضاعفته .

ان هذا الدخول الواسع من قبل الاوروبية الى وسط سكان محرومين معدمين قـــد ادى الى اكتشاف شقاء هؤلاء السكان ومتاعبهم ، وحرك مبادرات كريمة بقدر ما هي فعالة . ثم ان وعي سكان البلدان المتخلفة لبؤسهم قـــد دفعهم الى المطالبة

و « التحرك » ، الذي سرعان ما يتخطى الاطاز المحلي ليدخل صميم المحافل الدولية والمؤتمرات .

هذه الظاهرات حدت بالبلدان المتقدمة الى مباشرة تنفيذ برامج عمل اجتماعي يهدف الى التخفيف من الاوضاع الصعبة المضطربة التي تبرز وتظهر .

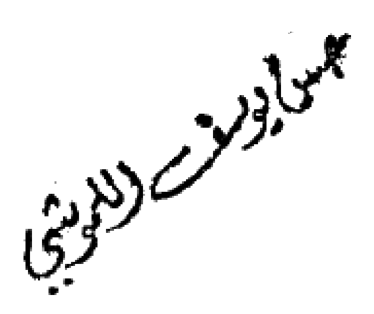
ان العمل الاكثر فعالية مباشرة ، هو حتماً العمل الصحي ، وذلك حتى لا يسبب البؤس المتزايد اوبئة تؤدي الى كوارث ، فضلاً عن ان — العمل الصحي هو الاقل كلفة . وهكذا تتطور أسباب الازدياد الشديد في عدد السكان وتظل الولادات على أشدها . وتبدو هذه الاسباب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمجمل ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي في النهاية الى ظهور التخلف . فاذا كانت هذه الظاهرة ، هذه الهوة الدائمة بين النمو الديمغرافي والركود الاقتصادي تعود في احد أسبابها الى ضرورة عمل طبي ، فان هذا الاختلال ، او اللاتوازن ، الجديد تماماً في التاريخ ، لا يمكن ان يدوم (وذلك بتعبير آخر) الا بفضل تحقيق عمليات صحية واسعة المدى تحاول بكل جهد التخفيف من المظاهر الاكثر دراماتيكية ، والأشد بروزاً ، لهذا التطور غير المترابط ، غير المتلاحم .

يبدو التخلف اذن كحالة اقتصادية واجتماعية ، تتميز بتناقض داخلي خطير : فهو من جهة ، يؤدي بالضرورة الى زيادة سريعة في عدد السكان، ومن جهة اخرى يعيق النمو الاقتصادي الذي يتيح لهؤلاء السكان تلبية حاجاتهم .

وهكذا ، يصبح من الممكن ان نضيف الى مصطلح التخلف القائم على المقارنة فحسب ، اي على اساس الفروقات الموجودة بين البلدان المتقدمة ، وتلك غير المتقدمة ، مفهوم التخلف من حيث هو حدث داخلي خاص ببلد يؤخذ على حدة، ويتميز بالهوة الدائمة بين النمو الديمغرافي والركود الاقتصادي .

ان سبب التخلف الاساسي هو اقتحام النظام الرأسمالي ، قلب مجتمعات مشلولة ، ذات بنى اجتماعية اقل تطوراً ، لصالح اقلية (اجنبية او محلية) تتمتع بامتيازات سياسيا واقتصاديا . واقتطاعات هذه الاقلية تحكم الخناق بحيث ان السوق الداخلية والنشاطات الاقتصادية العصرية ، تحددها اساسا حاجات البلدان الاجنبية .

هذا النقص في الاستخدام هو السبب الغالب لاستمرار الولادات بشكل كبير ، الامر الذي يسبب اذا ما اختلط بنتائج التحسينات الضرورية التي لا غنى عنها ، ازدياداً سريعا في عدد سكان لايستطيعون اشباع حاجاتهم .



هذا الكتاب

حيث تعاني اكثرية ساحقة من شعوب العالم ، من التخلف العام ، بات مطلوباً بالحاح اكثر التدقيق العلمي في اسباب وجذور هذا التخلف . فالتخلف الحضاري هو نتيجة محتمة للتخلف الاقتصادي ، وبالتالي فان أية دراسة لمشكلة التخلف الاقتصادي لا بد وان تنتقل من مجال التعميم إلى مجال التحديد الاكثر دقة ، آخذة بعين الاعتبار تلك العلاقة الجدلية التي تربط مشاكل العالم المتخلف ، بثراء الدول الغنية والمتقدمة .

هذا الكتاب محاولة للتعمق في اسباب هذا التخلف الاقتصادي .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٢٠٠ ق.ل
او ما يعادلها